

نظام هيئة المحلفين: الجذور التاريخية والإسلامية، الطبيعة القانونية، والتطبيقات المعاصرة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية

د. أحمد سليمان العتيبي

أستاذ مشارك ورئيس قسم القانون العام

كلية القانون الكويتية العالمية

الملخص:

أثار الحكم الصادر عن هيئة المحلفين بتاريخ 24 أبريل 2021 بإدانة الشرطي الأمريكي ديريك تشاوفين المتهم بقتل المدني ذي البشرة السمراء جورج فلويد، الكثير من الجدل ما بين مؤيد للحكم وبين رافض له، وذلك في ضوء حيثاته والانقسامات العميقة التي يعيشها المجتمع الأمريكي. وقد أعاد هذا الحكم تسليط الأضواء على نظام هيئة المحلفين، حيث ذهب البعض إلى أنه نظام مستوحى من الثقافة الإسلامية، وتعود جذوره إلى التراث الإسلامي، وبالذات إلى نظام اللفيف المطبّق في الفقه المالكي، بينما يرى آخرون أنه نظام إنجليزي صرف أسسه النورمنديين والإنجلوسكسونيين أثناء وجودهم في الجزيرة الإنجليزية، ويعتقد آخرون أن جذوره تعود إلى الإمبراطورية اليونانية القديمة.

تناقش هذه الدراسة الوصفية التحليلية المقارنة، الطبيعة القانونية لنظام التقاضي عبر هيئة المحلفين، وتجب عن أهم التساؤلات المتعلقة به، حيث تسلط الضوء على مفهوم هذا النظام، وتبيّن الفرق بينه وبين نظام التقاضي التقليدي، كما تتناول أهم التطبيقات المعاصرة لنظام هيئة المحلفين، فتتطرّق لقواعد هذا النظام في بريطانيا وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وتبيّن الفروقات الجوهرية بين كلا النظامين، كما تناقش الدراسة كذلك أهم النظريات التي سبقت حول أساس نشأة هذا النظام، حيث تم تقييم هذه النظريات ومناقشتها والتعليق عليها، ومقارنة أركانها وقواعدها مع قواعد النظام الحالي لهيئة المحلفين ليتم تحديد النظرية الأرجح.

وقد أثمرت هذه الدراسة عن نتيجة مهمة مفادها أن نظام هيئة المحلفين الإنجليزي والذي ظهر في القرن الثاني عشر الميلادي يرتبط بالثقافة الإسلامية، وجذوره تعود إلى نظام شهادة اللفيف في الفقه المالكي والمعمول بها ما بين القرن الثامن والحادي عشر الميلادي، فالتقارب بين نظام شهادة اللفيف ونظام هيئة المحلفين في القواعد والعناصر والشروط كبير جداً، كما أن الأدلة التي سبقت عند الحديث عن تأثير الفقه الإسلامي في تشكيل

منظومة القانون العام الإنجليزي Common Law System بشكل عام تثبت هذا الرأي. كما تضمنت الدراسة العديد من التوصيات لعل أهمها اقتراح تبني نظام هيئة المحلفين في دولة الكويت والدول الأخرى التي تتبنى منظومة القانون المدني Civil Law System، في حل بعض أنواع المنازعات القضائية، خاصة أن نظام هيئة المحلفين أصبح يطبق في كثير من الأنظمة القانونية حول العالم، حيث يتيح هذا النظام إشراك المواطنين في حل المنازعات القضائية وتحقيق العدالة، كما أن تبني هذا النظام يعني تطوير النظام القضائي في الدولة ويعطي فرصة، ليس فقط لأفراد المجتمع في المشاركة الفعلية في تطبيق القانون، بل ويمكن المحامين من تطوير أدائهم ومهاراتهم، والقيام بدور أكثر فاعلية في المحاكمة وخاصة في مجال المرافعة الشفهية، بدلاً من الاعتماد بشكل أساسي على ملف القضية الذي يُقدّم إلى القاضي.

كلمات دالة: هيئة المحلفين، شهادة اللفي، التقاضي، القانون الإنجليزي، القانون المدني، النورمنديين، الإنجلوسكسونيين.

المقدمة :

أولاً: موضوع الدراسة

يعدُّ نظام هيئة المحلفين من أنظمة التقاضي التي تعتمد على إشراك المواطنين في إحقاق العدالة في المحاكمات، ويتجسّد دور المحلفين، الذين عادةً ما يكونون اثني عشر عضواً، في الاستماع إلى شهادة الشهود والأدلة والبراهين التي تُقدّم في المحاكمة، ومن ثمّ التوصل من خلال مداوات سرية إلى قرار لا يقبل الشك ببراءة أو إدانة المتهم في القضية المطروحة، ومن ثمّ يقوم القاضي بتحديد العقوبة المناسبة. وبينما يُعظّم البعض من شأن نظام المحاكمات من خلال هيئة محلفين، ويعتقدون بضرورته ويعتبرونه الوسيلة المثلى للتقاضي، لأنّ المحاكمة وفقاً لهذا النظام تتسم بالجانب الأخلاقي، وتعكس موقف الرأي العام، وتحقق العدالة المنشودة، كما أنّها توفر فرصاً للمواطنين للتحقق من القوانين الجنائية وكيفية تطبيقها، يرى الطرف المعارض أنّ نظام هيئة المحلفين له تبعاته وآثاره السلبية في التطبيق، وأنّه قد يكون مضرّاً للعدالة، فهیئة المحلفين يمكن التأثير على أعضائها والتلاعب بمشاعرهم من قبل المحامين أو الشهود.

ويجدر الذكر بأنّ نظام هيئة المحلفين يطبّق عادةً في الدول التي تتبنّى منظومة القانون العام الإنجليزي Common Law System، إلاّ أنّه يلاحظ أنّ الدول أعلاه لم تعتمد قواعد هيئة المحلفين الإنجليزية بصورتها التقليدية، وإنّما أدخلت عليها بعض التعديلات لتتوافق مع نظامها القانوني وطبيعتها الثقافية، كما أنّ هناك فروقات في آليات تطبيق هذا النظام ومجالاته، فعلى سبيل المثال يظهر البحث الفروقات بين نظام هيئة المحلفين المطبّق في بريطانيا والنظام المطبّق في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إنّ تطبيقه أصبح ينحصر في الأولى على القضايا الجنائية الخطيرة التي تنظرها محكمة التاج فقط، بينما يتم تطبيقه بشكل واسع في القضايا الجنائية والمدنية على السواء في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرّغم من أنّ الفكرة السائدة لأساس نشأة نظام هيئة المحلفين ترتبط بالتاريخ والإرث الإنجليزي، إلاّ أنّ هذا الاعتقاد يُثار حوله الكثير من التساؤلات وتتجاوزه نظريات مثيرة للجدل، ففي حين تقترض إحدى النظريات أنّ أساس نظام التقاضي من خلال هيئة المحلفين يعود إلى النورمانيين، وأخرى ترجعه إلى الأنجلوساكسونيين في بريطانيا، هناك نظرية أكثر تطرفاً ترجع أصل هذا النظام إلى الإمبراطورية اليونانية القديمة، حيث يُعتقد أنّ نظام محكمة الهليايا Heliaia التي وُجدت في اليونان في القرن السادس قبل الميلاد والتي تتألف من ستة آلاف عضو، والتي يحقّ لها النظر في المخالفات الجنائية،

هي نواة نظام هيئة المحلفين المعاصر، وهناك بالطبع نظرية أكثر تشويقاً تؤكد أن جذور هذا النظام ترجع إلى الثقافة الإسلامية. وبالذات إلى نظام شهادة الليف في الفقه المالكي، وسوف نقوم في هذا البحث بدراسة تطور ظهور هذا النظام ومناقشة وتمحيص النظريات المتعلقة به وتقييمها وإثبات مدى صحتها.

ثانياً: أهمية الدراسة

تناقش الدراسة نظام التقاضي عبر هيئة المحلفين المطبّق في النظم القانونية التي تتبنّى منظومة القانون العام الإنجليزي، وهو نظام يختلف عن نظام التقاضي التقليدي في الدول العربية والدول التي تتبنّى منظومة القانون المدني والذي يعتمد على القاضي أو هيئة القضاء كأساس للمحاكمة ووسيلة إلى الحكم، وتعتبر الأبحاث باللغة العربية في هذا المجال قليلة جداً، وهنا تكمن أهمية البحث حيث يُسلط الضوء على نظام هيئة المحلفين، وبيّن مفهومه وأساسه وشروطه وقواعد انطباقه، ويعرض تطوره وبيّن الفرق بينه وبين نظام التقاضي التقليدي الذي نعرفه في المنطقة العربية، ولذلك تعتبر هذه الدراسة مرجعاً مهماً للقانونيين والباحثين المهتمين في هذا المجال.

كما تكمن أهمية الدراسة كذلك في كونه يناقش النظريات التي سبقت بشأن جذور نظام هيئة المحلفين، ويثبت أساس هذا النظام وأصله، ولذلك تعدّ هذه الدراسة الأولى من نوعها باللغة العربية التي تناقش هذه النظريات، وتعدّ المقارنة بينها بصورة تفصيلية دقيقة، تنتهي إلى حقيقة مفادها أن أصل نشأة نظام هيئة المحلفين هو شهادة الليف في الفقه الإسلامي المالكي، ولذلك يبرز البحث عظم مساهمة الفقه الإسلامي في بناء قواعد الأنظمة القانونية المعاصرة ومنها نظام التقاضي محل البحث.

ثالثاً: أهداف الدراسة ونطاقها

تهدف الدراسة إلى تقديم معلومات قانونية كافية، للمختصين من القانونيين وغيرهم من الباحثين والمطلعين في العالم العربي، عن نظام هيئة المحلفين، حيث يعد هذا النظام أساساً لحل المنازعات في الدول التي تتبنّى منظومة القانون العام الإنجليزي، وعليه يهدف البحث إلى بيان أركان هذا النظام وقواعد العمل به ومجال انطباقه ويرصد تطوره، وكذلك يهدف البحث إلى الإجابة عن التساؤلات التي تُثار حول تحديد أصل هذا النظام وأساس نشأته.

أمّا فيما يتعلق بنطاق الدراسة، فإنّ نطاقه الموضوعي محدّد بدراسة القواعد والأسس والأركان التي ترتبط بنظام هيئة المحلفين، وهذا يتضمّن القواعد القانونية التي مصدرها الدساتير والقوانين واللوائح والمبادئ القانونية التي تقرّها المحاكم والنظريات والآراء

التي ساقها الفقهاء، وكذلك آراء أهل الخبرة والاختصاص من الكُتَّاب والمفكرين والباحثين في هذا الشأن، أمّا بالنسبة للنطاق الزمني للبحث فهو يتضمن بُعدين؛ بُعد زمني معاصر بحيث يتم مناقشة ودراسة نظام هيئة المحلفين في الفترة المعاصرة ويعرض لأهم تطبيقاته، كما أنّ له بُعداً تاريخياً، بحيث يخوض في التاريخ ليمحص النظريات التي سبقت عن أصل هذا النظام وجذوره.

رابعاً: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

يُعدّ نظام التقاضي عبر هيئة المحلفين نظاماً غريباً على العالم العربي والأنظمة التي تطبّق نظام التقاضي التقليدي، ولذلك فإنّ هناك إشكالية في فهم نظام هيئة المحلفين وتحديد طبيعته القانونية والقواعد التي تحكمه، وهناك تساؤلات كثيرة يمكن إثارتها في هذا المجال لعل أهمها: ما مفهوم هذا النظام؟ ما أركانه وشروطه والقواعد التي تحكمه؟ ما مميزاته وما عيوبه؟ ما الأنظمة القانونية التي تتبنّى هذا النظام؟ وما الفرق بين هذا النظام وبين نظام التقاضي التقليدي في فض المنازعات؟ وما التطورات التي طرأت على هذا النظام؟ وما جذور هذا النظام وأصل نشأته؟ وما النظريات التي سبقت بهذا الشأن وما أدلتها؟ وأخيراً: هل فعلاً أسهم الفقه الإسلامي المالكي في تأسيس هذا النظام المطبّق في الغرب؟

نحاول في هذا الدراسة، بحث الإشكالية أعلاه، والإجابة عن كل التساؤلات السابقة.

خامساً: منهجية الدراسة

تنتهج الدراسة المذهب الوصفي التحليلي المقارن، حيث يهتم الجانب الوصفي بعرض القواعد والأسس والمبادئ العامة لنظام هيئة المحلفين، وبيان مفهوم هذا النظام وعناصره وأركانه وشروط انطباقه والنظام القانوني الذي يحكمه، ويهتم الجانب التحليلي بدراسة تلك المعطيات والقواعد وتحليلها لتحديد طبيعته القانونية لهذا النظام، وبيان آلية عمله وتطبيقاته وعيوبه ومميزاته، أمّا الجانب المقارن من البحث فيهتم بعقد مقارنات بين نظام هيئة المحلفين المطبّق في منظومة القانون العام الإنجليزي ومن سار على نهجه، ونظام التقاضي التقليدي المتعارف عليه في العالم العربي، كما تتم المقارنة أيضاً ما بين القواعد التي تحكم نظام هيئة المحلفين في المملكة المتحدة، والقواعد التي تحكمه في الولايات المتحدة الأمريكية، وبيان تطور هذا النظام في كلا البلدين، كما يتم كذلك عقد مقارنة بين أهم النظريات التي سبقت حول نشأة نظام هيئة المحلفين، ولعل أهمها في هذا المقام النظرية النورمندية والإنجلوسكسونية في إنجلترا، والنظرية

اليونانية، ونظرية شهادة اللفي في الفقه الإسلامي المالكي، والغرض من ذلك إثبات جذور هذا النظام وأصل نشأته.

سادساً: تحديات الدراسة

على الرغم من أنّ مجال تخصص الباحث القانون العام وليس قانون المرافعات، إلاّ أنّه وبسبب أهمية الموضوع وأهمية التساؤلات التي أثّرت حول نظام هيئة المحلفين الذي يعتمد عليه الغرب في مجال التقاضي وحل المنازعات، ولعل أهمّها التساؤل الكبير المتعلق بأصل هذا النظام ومدى ارتباطه بالفقه الإسلامي المالكي؟ فقد آثر الباحث أن يتحمّل ثقل هذه المسؤولية، ويخوض هذه المغامرة لبحث ويكتشف طبيعة هذا النظام وآلية تطبيقه وتطوّره، ويفور في التاريخ ليمحصّ النظريات التي سبقت في أصل نشأته، ويقارن بين أدلتها ليثبت حقيقة منبع هذا النظام وأصله، علّه يقدّم مادةً علميةً ينتفع بها الباحثون في العالم العربي، ويرد جميل ما انتفع به من علم، ويشارك في إثبات عظم دور الفقه الإسلامي في تأسيس وبناء النظم القانونية المعاصرة.

ولقد واجه الباحث تحدياً آخر في إتمام هذه المهمة تمثّل بقلّة، بل وندرة المراجع والأبحاث التي تناقش الموضوع وتفصيلاته باللغة العربية، ولذلك اعتمد الباحث في الغالب الأعم على المراجع الأجنبية كأساس لإنجاز هذه الدراسة.

سابعاً: خطة الدراسة

تعتمد الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة تم تقسيمها على النحو التالي:

المبحث الأول؛ وتمّ تخصيصه لدراسة الطبيعة القانونية لنظام التقاضي عبر هيئة المحلفين وتطبيقاته المعاصرة. أمّا المبحث الثاني؛ فقد تمّ تخصيصه لدراسة الجذور التاريخية لنظام التقاضي عبر هيئة المحلفين. والمبحث الثالث والأخير؛ فقد تمّ تخصيصه لتقييم النظريات المرتبطة بأصل نشأة نظام هيئة المحلفين. وقد احتوى البحث على خاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

الطبيعة القانونية لنظام التقاضي

عبر هيئة المحلفين وتطبيقاته المعاصرة

نسلط الضوء في هذا المبحث على الطبيعة القانونية لنظام التقاضي عبر هيئة المحلفين، بحيث يتم ابتداءً بيان مفهوم نظام هيئة المحلفين وأهميته والآراء المؤيدة والمعارضة له، كما يتم بيان الفرق ما بين هذا النظام ونظام التقاضي التقليدي، ويتم كذلك التطرق إلى أهم التطبيقات المعاصرة لنظام هيئة المحلفين، وبيان القواعد التي تحكمها وأهم الفروقات الجوهرية بينها، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول

الطبيعة القانونية لنظام التقاضي

عبر هيئة المحلفين

نتناول فيما يلي بيان مفهوم نظام هيئة المحلفين وأهميته والآراء المؤيدة والمعارضة له، كما يتم بيان الفرق ما بين هذا النظام ونظام التقاضي التقليدي.

الفرع الأول

مفهوم نظام هيئة المحلفين وأهميته

نظام هيئة المحلفين هو نظام قضائي يقوم على إشراك المواطنين في إحقاق العدالة في المحاكمات الجنائية كأصل عام، وهم أشخاص غير متخصصين يجلسون في المحكمة للنظر والفصل في الدعوى، ويتم انتخابهم من المواطنين بحيث يقسمون أمام قاضي المحكمة على أن يقوموا بالدور الموكل إليهم بعدالة ونزاهة وإنصاف، ويتجسد دورهم في الاستماع إلى شهادة الشهود والأدلة والبراهين المقدّمة، ومن ثمّ التوصل من خلال مداوات سرية إلى قرار (لا يقبل الشك beyond a reasonable doubt) ببراءة أو إدانة المتهم في القضية المطروحة، وفي حال الإدانة يترك لقاضي المحكمة تقدير نوع العقوبة ومدتها وفقاً لنصوص القانون.

ويعتقد البعض أنّ أهمية نظام المحلفين المعمول به في الدول الغربية يعد ضرورة لتفعيل

آلية المراقبة والتوازن لمعالجة الخلل الذي قد يحدث في النظام القضائي التقليدي الذي يعتمد على القضاة فقط، فالأفراد في الدول الغربية ونتيجة للتقاليد والأعراف المتجذرة لنظام التقاضي يفضلون الاعتماد على قدراتهم الذاتية وبصيرتهم للوصول إلى الحكم في القضية المطروحة بدلاً من الاعتماد فقط وبصورة كلية على القضاة الذين تعيّنهم الحكومة⁽¹⁾.

ويعظّم البعض من شأن نظام المحاكمات من خلال هيئة محلفين، ويعتقدون بضرورته ويعتبرونه الوسيلة المثلى للتقاضي، لأنّ المحاكمة وفقاً لهذا النظام تتسم بالجانب الأخلاقي، وتعكس الرأي العام، وتحقق العدالة المنشودة، كما أنّها توفر فرصاً للمواطنين للتحقق من القوانين الجنائية وكيفية تطبيقها، وبذلك يتحقق أكبر قدر من الحماية للفرد ضد سلطان الدولة، فالمشتبه به يحاكم من قبل قرنائه في المجتمع، فهؤلاء يفهمون طبيعة بعضهم البعض، ويتواجدون في ذات الظروف التي يتواجد بها المتهم، كما يرى المؤيدون لهذا النظام أنّه يستحيل انحياز أعضاء هيئة المحلفين جميعاً ضد أقلية عرقية أو جنس واحد، وسيُضاف إلى كل ما سبق أنّ هذا النظام يعدُّ أداة لتثقيف المواطنين حول كيفية إدارة الحكم الذاتي لمؤسسات الدولة⁽²⁾.

وتأكيداً لما سبق يقول توماس جيفرسون Thomas Jefferson الرئيس الأمريكي الثالث للولايات المتحدة الأمريكية (1809م-1801م) والذي كان محامياً وفيلسوفاً ما يلي: «أعتقد أنّ نظام المحاكمات من خلال هيئة محلفين هو المرتكز الوحيد الذي توصل إليه الإنسان حتى الآن، والذي يمكن من خلاله إلزام الحكومة بالتمسك بالمبادئ التي ينص عليها دستورها»⁽³⁾. ويرى رئيس المحكمة العليا الأمريكية السابق ويليام رانكست William Rehnquist أنّ «الحق في المحاكمة من خلال هيئة محلفين في القضايا المدنية ووفقاً لقواعد منظومة القانون العام Common law System مسألة جوهرية في تاريخنا وفقهنا

(1) Nikolai P. Kovalev & Alexander Smirnov, The Nature of the Russian Trial by Jury, European Journal of Crime, Criminal Law and Criminal Justice, Brill | Nijhoff, Leiden, Netherlands, Vol. 22, Iss. 2, (2014), pp. 115-133.

(2) Laura I. Appleman, The Lost Meaning of the Jury Trial Right, Indiana Law Journal, Vol. 84, Iss. 2, Spring 2009, p. 397; J. M. Mitnick, from neighbor-witness to judge of proofs: The transformation of the English civil juror, The American Journal of Legal History, Volume 32, Iss. 3, (1988), pp. 201-235; Nikolai P. Kovalev & Alexander Smirnov, ibid; S. A. Kolomenskaya, A jury in the United States and its role in criminal matters. Petrozavodsk: Petrozavodsk State University, 2004, p. 374.

(3) "I consider [trial by jury] as the only anchor yet imagined by man, by which a government can be held to the principles of its constitution." See: Robert D. Gorgoglione Sr., Essays on Foundations of American Constitutional Government, Xlibris Corporation 2010, p. 488.

القانوني، وهذا الحق الأساسي المقدس للمواطنين يجب أن يُغار عليه ويحمى»⁽⁴⁾. كما أن المفكر والكاتب الكبير ألكسندر هاميلتون Alexander Hamilton يصف هذا النظام بأنه: «هو الحاجز أو الواقي من استبداد القضاة الذين تعيّنهم الحكومة»⁽⁵⁾.

ومع ذلك يرى الطرف المعارض أنّ نظام هيئة المحلفين له تبعاته وآثاره السلبية في التطبيق، وأنّه قد يكون مضرّاً للعدالة⁽⁶⁾، وأنّ التعديلات التي أجريت عليه غيرت من مصداقيته ورسالته السامية وأصبح غير ذي فائدة⁽⁷⁾، فهیئة المحلفين يمكن التأثير على أعضائها والتلاعب بمشاعرهم من قبل المحامين أو الشهود، بحيث تتعاطف الهيئة مع الضحية، خصوصاً إذا كان أغلب أعضائها من النساء، وكانت الضحية امرأة أو طفلاً كما في قضايا الاغتصاب، وبالتالي من الممكن أن يتم اتخاذ قرار الإدانة وفقاً للمشاعر الشخصية لأعضائها، وبعيداً عن مبدأ الحكم على أساس العدل وانعدام الشك، كما أنّ الهيئة يمكن أن تتأثر بالاعتبارات العرقية، حيث قد تميل للحكم على المشتبه به إذا كان من أصول عرقية أخرى⁽⁸⁾.

(4) “The right to trial by jury in civil cases at common law is fundamental to our history and jurisprudence. A right so fundamental and sacred to the citizens should be jealously guarded.” See; Alexander Tsesis, Constitutional Ethos, Liberal Equality for the common Good, Oxford University Press, New York, USA, 2017).

(5) «as a barrier to the tyranny of popular magistrates in a popular government”, See: Alexander Hamilton & Jacob E. Cooke ed, The Federalist No. 83, 1961, p. 562; See: John A. Makdis, Islamic Origins of Law, Article 2, III. Procedure in Trial by Jury, North California Review, 1990, p. 1676.

(6) E. M. Tetlow, Women, crime and punishment in ancient law and society, Continuum, London, 2005, p. 374.

(7) John H. Langbein, The Disappearance of Civil Trial in the United States, The Yale Law Journal, Yale Law School, Yale University, USA, 2012; Daniel Klerman, Was the Jury Ever Self-Informing?, Southern California Law Review, Vol. 77, Iss. 123, (2003), pp. 48-146; David J. Seipp, Jurors, Evidences and the Tempest of 1499, in “The Dearest Birth Right of The People of England”: The Jury in The History of The Common Law, 75, pp. 86-89.

(8) أثبتت الدراسة التي ترأسها النائب ديفيد لامي، والتي نشرت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، أنّه في عام 1991 ساعدت الإحصاءات على ملاحظة التمييز العرقي في نظام العدالة الجنائية، عند معالجة قضايا يكون المشتبه فيها من أصول عرقية مختلفة، حيث تشير الدراسة إلى أنّ هذه الإحصاءات لم تتحسن مع الوقت، فإن كنت من أصل أفريقي أو آسيوي أو شرق أوسطي أو أي إثنيات أخرى، تكون أكثر عرضة للاحتجاز الاحتياطي بنسبة 16 في المائة أكثر ممّا لو كنت أبيض البشرة، ومن المحتمل أن تحصل على حكم بالسجن لمدة أطول مقارنة مع نظرائك البيض، وعلى الجرائم ذاتها أو جرائم مماثلة. انظر: جريدة العربي على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.alaraby.co.uk>، تاريخ الاطلاع: 2021/9/15 الساعة 9:35 مساءً.

الفرع الثاني

الفرق ما بين نظام التقاضي التقليدي

ونظام التقاضي عبر هيئة المحلفين

يختلف نظام التقاضي التقليدي في الدول التي تعتنق منظومة القانون المدني Civil Law System عن نظام التقاضي من خلال هيئة المحلفين والمطبق في الدول التي تتبنى منظومة القانون العام الإنجليزي Common Law System⁽⁹⁾، وذلك لوجود إختلافات رئيسة ما بين فرعي القانون ذاتهما، ولعل تسليط الضوء على هذين الفرعين الكبيرين وبيان الخصائص المميزة لكل منهما يسهم في فهم طبيعة نظام هيئة المحلفين، ويسهم كذلك في مرحلة متقدمة من الدراسة في تقدير النظرية الصحيحة المتعلقة بنشأته.

أولاً: السمات المميّزة لمنظومة القانون المدني The Civil Law System

تعتبر منظومة القانون المدني Civil Law System المنظومة الأقدم والأوسع انتشاراً في عالمنا المعاصر، حيث تتبناها الغالبية العظمى من الدول، وتعود جذورها إلى روما القديمة وإلى العام 450 قبل الميلاد⁽¹⁰⁾، وهو العام الذي قام فيه قدماء الرومان بوضع قواعد قانونية مكتوبة يحتكم إليها لفض المنازعات بينهم، وقد تم نقشها على ألواح برونزية يطلق عليها الصفائح الاثني عشر الـ Twelve Tablets، وفي القرن السادس الميلادي أمر الإمبراطور جستنيان Justinian بتدوين ما يسمى بـ الـ Corpus Juris Civile أي القواعد القانونية الرومانية والتي تنظم شؤون الأسرة والميراث والملكية والعقود وغيرها من مجالات القانون الأخرى⁽¹¹⁾، وبعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، وخلال القرن الحادي

(9) يطلق البعض على منظومة الـ Civil Law System لفظ القانون المدني، كما يطلقون على منظومة الـ Common Law لفظ القانون العام أو قانون العموم الإنجليزي، وهما ترجمتان حرفيتان في اللغة العربية للمصطلح بالإنجليزي، ويجب التأكيد على عدم الخلط ما بين هذين النظامين الكبيرين، وتقسيماً فروع القانون الأخرى وعلى وجه التحديد (القانون العام الـ Public Law، والقانون المدني الـ Civil Law)، وسيتم أدناه التعريف بكلتا النظامين وتسلط الضوء على أهم الفروق الجوهرية بينهما.

(10) Mary Ann Glendon and Michael W. Gordan and Paolo G. Carozza, Comparative Legal Traditions, St. Paul, Minnesota: West Group, 1999; John Henry Merryman, The Civil Law Tradition: An Introduction to the Legal Systems of Western Europe and Latin America, 2nd ed., Stanford University Press, USA, 1985; Vivienne O'Connor, Common Law and Civil Law Traditions, International Network to Promote the Rule of law, 2012, 7-p. 35.

(11) John Henry Merryman, Ibid., p. 6.

عشر والخامس عشر اكتسبت القواعد الأخيرة اهتماماً كبيراً في أوروبا⁽¹²⁾، وما زالت هذه القواعد تتطور إلى أن وصلت إلى النظام القانوني المعاصر، وقد قامت الدول الاستعمارية في أوروبا والتي تبنت منظومة القانون المدني بنقل هذا النظام وتطبيقه في الدول التي استعمرتها، كما حدث في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا والشرق الأوسط⁽¹³⁾.

وتعتبر التشريعات المكتوبة التي تصدرها السلطة التشريعية، وهي المختصة بتعديلها وإلغائها، مصدر القواعد القانونية في هذا النظام، إذ يعتمد أساساً على قواعد وتشريعات مكتوبة، وهناك تدرج في هذه القواعد، حيث تأتي القواعد الدستورية كأصل عام في أعلى هرم القواعد القانونية، ومن ثم تليها القوانين العادية ومن ثم اللوائح ومن ثم القرارات، كما تعتبر المعاهدات والاتفاقيات المكتوبة بعد التصديق عليها من قبل الدولة المعنية، مصدراً للقاعدة القانونية في هذا النظام، حيث تعتبر جزءاً من القانون الداخلي للدولة.

والمبدأ الرئيس الذي يحكم قواعد وأسلوب التقاضي في هذا النظام أنه يجب على السلطة القضائية أن تلتزم بتطبيق هذه القوانين والتشريعات على القضايا والمنازعات المطروحة كما جاءت، ولا يتم التوسع في تفسير هذه التشريعات أو تطويعها من قبل القضاة، أو إيجاد تفسيرات أخرى غير التي قررتها السلطة التشريعية، كما أن القضاة في هذا النظام لا يلتزمون كأصل عام بالسوابق القضائية التي أصدرتها المحاكم في القضايا والنزاعات المماثلة، فالقاعدة العامة أن التشريعات تحوي كل القواعد التي تعالج القضايا والنزاعات المطروحة، كما أن التشريع هو حق للسلطة التشريعية وليس للسلطة القضائية أن تنازعها في هذا الاختصاص⁽¹⁴⁾.

كما يتميز نظام المحاكم في الدول التي تعنتق منظومة القانون المدني كأصل عام بثنائية نظام التقاضي، بحيث تكون هناك محاكم متخصصة بنظر المنازعات المتعلقة بالقانون الخاص، ومحاكم أخرى لنظر المنازعات المتعلقة بالقانون العام، أو محاكم عادية تنظر غالبية النزاعات ومحاكم أخرى تنظر نزاعات معينة كالمحاكم الإدارية التي لها الحق في

(12) تم تدريس هذه القواعد (وساندها القواعد التي وضعتها الكنيسة لأتباعها، بالإضافة إلى قانون التجارة الإيطالي والمطبّق في أوروبا في ذلك الوقت) في بولونا Bologna أول جامعة إيطالية يتم إنشاؤها في أوروبا، وقد توافد على هذه الجامعة الكثير من طلبة العلم من كافة أنحاء أوروبا، وهو ما أسهم في انتشار هذا النظام القانوني وتبنيه من قبل الغالبية العظمى من الدول. فهذه القواعد تعدّ المصدر التاريخي الذي أسس عليه قواعد القانون الخاص وقانون الإجراءات التجارية والجنائية وقواعد القانون المدني، أمّا فيما يتعلق بقواعد القانون العام ومن ضمنها قواعد القانون الدستوري والإداري فنشأت في فترة لاحقة أي بعد الثورتين الأمريكية والفرنسية. انظر:

John Henry Merryman, Ibid., pp. 9-10; Vivienne O'Connor, Ibid. pp. 9-13.

(13) Vivienne O'Connor, Ibid., p. 10.

(14) Ibid., p. 11.

نظر المنازعات، الإدارية، والمحكمة الدستورية المختصة بنظر المنازعات المتعلقة في مدى دستورية القوانين واللوائح.

ويتميز أسلوب المحاكمة في هذا النظام كأصل عام بالترافع أمام القضاء من خلال الاعتماد على ملف القضية الذي يضم كل الأدلة والأسانيد القانونية والطلبات، ولا يعتمد على المرافعات الشفهية (كما هو مطبق في منظومة القانون العام الإنجليزي Common Law System) إلا بالقدر اليسير، كما يكون لقاضي المحكمة صلاحيات كبيرة في إدارة الجلسات وفي نظر النزاع، فالقاضي في هذا النظام التقليدي هو سيد المحاكمة ومسؤول عنها، فهو الذي يقدم إليه ملف القضية، وهو الذي يقوم بمراجعة وتقييم الأسانيد القانونية التي وردت فيه، وهو الذي ينظر في الأدلة المقدمة وشهادة الشهود وهو الذي تقدم إليه الطلبات، كما أن له الحق في طرح الأسئلة على أطراف النزاع والشهود ومناقشتهم وطلب تقارير الخبرة، وهو المختص في قبول تلك الطلبات أو ردها، وهو الذي يختص بإصدار جميع القرارات الأخرى وصولاً إلى إصدار الحكم ببراءة المتهم أو إدانته وإصدار العقوبة التي يراها مناسبة وفقاً للقانون.

ثانياً: السمات المميزة لمنظومة القانون العام الإنجليزي

The Common Law System

تعتبر منظومة القانون العام الإنجليزي Common Law System المنظومة الأحدث، ويرتبط هذا النظام بالتاريخ الإنجليزي، إذ إن الفضل في نشأة هذا النظام، حسب الاعتقاد التقليدي، يعود للنورمنديين الذين غزوا بريطانيا في العام 1066 الميلادي، حيث قام ويليام William الغازي، كما يُطلق عليه، بوضع أنظمتها القانونية الخاصة والتي يطلق عليها The Norman Legal Order، وقام بتعيين القضاة لتطبيق هذه الأنظمة⁽¹⁵⁾، وكان دور القضاة يتمثل في حل المنازعات وتطبيق القوانين الموجودة، وكذلك تطوير منظومة التشريعات القائمة، وقد تم تأسيس هيئة المحلفين فيما بعد كجزء أصيل من هذا النظام، وواصلت منظومة القانون العام الإنجليزي تطورها وانتشرت فيما بعد في الدول التي استعمرتها بريطانيا ومثالها: «أستراليا، وكندا، وجنوب أفريقيا، ونيوزلندا، والهند، وزيمبابوي، وغانا، وسيراليون، وغامبيا، ونيجيريا، والصومال، وتنزانيا، وأوغندا، وكينيا، وزيمبابوي، وبوستوانا، ومالاوي، وكثير من الجزر الكاريبية (مثل سانت كيتس، وباربادوس، وجامايكا، وترينيداد وتوباغو)»⁽¹⁶⁾.

(15) Michael W. Gordan, supra note 10, p. 223.

(16) William Blackstone, The Commentaries on the Laws of England, Clarendon Press at Oxford, pp. 1765-1770; R.C. Van Caenegem, Legal History: A European Perspective, pp. 75-76 (1991); The Laws of the Earliest English Kings app. II (F.L. Attenborough ed. & trans., 1922), See: John Henry Merryman, supra note 10, p. 146.

ويعتمد هذا النظام منذ نشأته وبشكل أساسي على حل المنازعات القضائية أكثر من الاهتمام بوضع تشريعات وقواعد قانونية مكتوبة، وبالتالي لا ينصب اهتمام هذا النظام كأصل عام على التشريعات المكتوبة الصادرة من السلطة التشريعية، وإنما يعتمد بشكل جوهري على اجتهادات القضاة في المحاكم ووضعهم لقواعد ومبادئ قانونية تصبح فيما بعد تشريعاً مطبقاً يمثل المصدر الرئيس للقواعد القانونية، إلا أنه ومع تطور الوقت تم تدوين هذه المبادئ والقواعد، بحيث أصبح لهذه القواعد والتشريعات المكتوبة، ومنذ بداية القرن العشرين، دور مهم ومحوري في هذا النظام⁽¹⁷⁾.

ويتميز القاضي في منظومة القانون العام الإنجليزي بدوره الخلاق في وضع المبادئ والقواعد القانونية وتطوير التشريعات، كما أن له الحق في تفسير القواعد القانونية القائمة وتطويرها لحل النزاع القائم، وكثيراً ما يستغل المحامون هذه السلطة لحث القاضي على إيجاد تفسيرات أخرى للقاعدة القانونية تحقق مصلحة موكلهم. كما يتميز النظام أعلاه بتطبيق مبدأ الـ Stare Decisis أي قاعدة الالتزام بالسوابق القضائية، ويعتبر هذا المبدأ ملزماً وأساسياً لقضاة المحاكم في القضايا المتماثلة⁽¹⁸⁾، وهذا على عكس القواعد المعمول بها في منظومة القانون المدني الـ Civil Law System التي لا يلتزم فيها القضاة، كأصل عام، بالسوابق القضائية وإنما بالنصوص التشريعية.

وتتميز منظومة القانون العام الإنجليزي كذلك بوحدة نظام التقاضي، فعلى الرغم من وجود ثلاث درجات للتقاضي (محاكم أول درجة، ومحاكم للطعن بالاستئناف، ومحاكم للطعن بالتمييز)، كما هو الحال في الدول التي تتبنى منظومة القانون المدني، إلا أنه وعلى عكس النظام الأخير لا توجد محاكم متخصصة لنظر نزاعات معينة في منظومة القانون العام الإنجليزي، فالمحاكم العادية تنظر كل النزاعات، سواء أكانت تتعلق بالقانون العام أم بالقانون الخاص⁽¹⁹⁾.

كما تتميز منظومة القانون العام الإنجليزي بإجراءات التقاضي الخاصة به، حيث يكون لجهاز الشرطة، والمدعي العام، وكذلك المحامين، دور في سير القضية وفي المحاكمات أكبر من الدور الذي يمارسه قروناًهم في منظومة القانون المدني التقليدي، كما أن القاضي في ظل منظومة القانون العام الإنجليزي ونتيجة لوجود هيئة محلفين يكون دوره أقل من دور القاضي في منظومة القانون المدني، فالقاضي في منظومة القانون العام

(17) Christie Warren, Introduction to the Major Legal Systems, (Unpublished, 2005), (on files with the US Institute of Peace), pp. 56-57.

(18) Vivienne O'Connor, supra note 10, pp. 13-14.

(19) Ibid., p. 17.

الإنجليزي يختص في تطبيق القواعد القانونية المتعلقة بالمحاكمة والرد على الطلبات، وتوجيه هيئة المحلفين، لكنّه يقوم بدور أقرب لدور الحكم خصوصاً بين محامي الخصوم الذين يتولون المرافعة الشفهية ولهم دور كبير في مناقشة شهود وأطراف النزاع، ويُضاف إلى ذلك أنّ القاضي في هذا النظام لا يتخذ قرار إدانة المتهم أو براءته، وإنما يكون ذلك من اختصاص هيئة المحلفين⁽²⁰⁾.

وكذلك يتميّز نظام التقاضي في منظومة القانون العام الإنجليزي بأنّه نظام تخصصي Adversarial Trial System، إذ يترافع محامي الخصوم شفويًا، ويحاول كل منهم إثبات حجته ودحض حجج الطرف الآخر لإقناع أعضاء هيئة المحلفين وكسب تعاطفهم، وبالتالي الحكم لصالح موكلهم، وعليه يعتمد هذا النظام وبشكل أساسي على المرافعة الشفوية، بعكس إجراءات التقاضي في منظومة القانون المدني التقليدي والذي يعتمد على تقديم ملف القضية كما سبق الذكر، ولعل السبب في الاعتماد على المرافعة الشفوية في نطاق منظومة القانون العام الإنجليزي يرجع إلى أنّه في القرون الوسطى كان معظم أعضاء هيئة المحلفين أميين⁽²¹⁾، ولذلك كانت الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها إرشادهم وتوجيههم وإطلاعهم على الأدلة والأسانيد والحقائق المتعلقة في القضية ليتمكنوا من اتخاذ القرار والحكم هو من خلال التحدث إليهم، ولذلك أعطي الحق للمحامين، وكذلك والشهود، بالتوجّه بالحديث إلى هيئة المحلفين⁽²²⁾.

ويعتقد البعض أنّ قواعد المحاكمات التي تجري في الدول التي تتبنّى منظومة القانون العام الإنجليزي كما نعرفها اليوم هي نتيجة مباشرة لاستخدام هيئة المحلفين، فبدون وجود هذه الهيئة لم يكن ليكون هناك قواعد محاكمات تذكر في هذا النظام⁽²³⁾، ومن الجدير بالذكر أنّه وحتى عام 1854م كانت المحاكمات في الدول التي تتبنّى هذا النظام تجري

(20) Ibid., pp. 22-24.

(21) David J. Seipp, supra note 7, p. 81.

بل ويؤكد بعض الكتّاب أنّ الأمية كانت موجودة في بعض أعضاء هيئة المحلفين في منتصف القرن التاسع عشر في لندن، وذلك وفق شهادة أدلى بها كاتب المحكمة المركزية الجنائية Henry Ivory أمام لجنة برلمانية حيث قال إنّ بعض أعضاء هيئة المحلفين لا يقرأ ولا يكتب. انظر:

Report from The Select Committee on Special and Common Juries, Together with The Proceedings of The Committee, Minutes of Evidence and Appendix, 64 (London 1868).

(22) John Fortescue, De Laudibus Legum Angliae [In Praise of The Laws of England] 61 (S.B. Chrimes ed. & trans., 1942; John Henry Wigmore, A Treatise on The Anglo-American System of Evidence in Trials at Common Law § 576, pp. 686-693 (3rd ed. 1940), See: John H. Langbein, supra note 7, p. 534.

(23) Stephen Goldstein, The AngloAmerican Jury System as Seen by an Outsider (Who Is a Former Insider), in 1 The Clifford Chance Lectures: Bridging the Channel, (Basil S. Markesinis ed., 1996), pp. 165-170.

فقط من خلال هيئة المحلفين⁽²⁴⁾، بل إنه وحتى وقت قريب كانت المحاكمات الجنائية في الجرائم الخطيرة في إنجلترا تتم حصرياً من خلال نظام هيئة المحلفين، وكان السبيل الوحيد لتجنب الخضوع للمحاكمة من خلال هيئة محلفين هو الاعتراف بارتكاب الجريمة، ويمكن القول إن أول تشريع في إنجلترا يعطي الحق للخصوم، وفق ظروف وشروط معينة، في طلب استبعاد المثل للمحاكمة أمام هيئة محلفين هو قانون إجراءات المحاكمات Common Law Procedure Act of 1854⁽²⁵⁾.

وعلى الرغم من الفروقات الكبيرة ما بين النظامين القانونيين أعلاه، وعلى الرغم كذلك من أن أغلب الأنظمة القانونية المعاصرة تتبنى منظومة القانون المدني Civil Law System، إلا أنه أصبح هناك تداخل ما بين النظامين بحيث يظهر التطبيق المعاصر أن كثيراً من الدول لا تعتمد على نظام قانوني تقليدي واحد، وإنما تتبنى أحياناً خليطاً من عدة أنظمة، كما أن التفاضل من خلال هيئة المحلفين وإن كانت نشأته مرتبطة بمنظومة القانون العام الإنجليزي، إلا أنه أصبح مطبقاً حتى في بعض الدول التي تتبنى النظم الأخرى.

المطلب الثاني

تطبيقات معاصرة لنظام هيئة المحلفين

تشير الفكرة التقليدية والمعاصرة إلى أن نظام هيئة المحلفين، المطبق حالياً في كثير من الدول الغربية التي تعتنق منظومة القانون العام الإنجليزي Common Law System، هو نظام المرافعات الإنجليزي والذي له تطبيق في التاريخ القديم والمعاصر⁽²⁶⁾، وتجدر الإشارة إلى أن الدول الأخرى التي تبنت هذا النظام لم تعتمد قواعد هيئة المحلفين الإنجليزية بصورتها التقليدية، وإنما أدخلت عليها بعض التعديلات لتتوافق مع تصوورها في كيفية تطبيق المبادئ الأساسية للقانون، والتي من ضمنها المحافظة على استقلالية القضاء، والأخلاق، والشفافية، والمساواة أمام المحاكم، والحق في مشاركة العامة في تحقيق العدالة⁽²⁷⁾.

(24) Adrian Zuckerman, From Formalism to Court Control of Litigation, in 1806-1976-2006: De La Commémoration D'un Code À L'autre: 200 ans De Procédure Civile En France 339, 343 n.14 (Loïc Cadet & Guy Canivet eds., 2006); accord J.A. Jolowicz, On Civil Procedure 29 (2000).

(25) Common Law Procedure Act, 1854, 17 & 18 Vict., c. 125, § 1.

(26) J. H. Baker, An Introduction to English Legal History, The Courts of Common Pleas, King's Bench, and Exchequer, (4th ed. 2002), pp. 17-20 and pp. 37-39.

(27) Dmitriy Yu. Tumanov, Rinat R. Sakhapov, Damir I. Faizrahmanov and Robert R. Safin, The Origin of a Jury in Ancient Greece and England, International Journal of Environmental & Science Education, 2016, Vol. 11, No. 11, p. 4162.

وعلى الرغم من وجود دراسات كثيرة تتناول الدور الكبير لنظام هيئة المحلفين في تشكيل قواعد نظام المحاكمات الأنجلو-أمريكي⁽²⁸⁾، إلا أنه ورغم التشابه في وحدة النشأة يمكن القول بأن نظام المرافعات المدنية الإنجليزي المعاصر، يختلف عن قرينه الأمريكي في أمور كثيرة، وعليه يرى البعض أنه من الأجدر إلغاء، أو على الأقل، عدم استخدام، مصطلح نظام المحاكمات الأنجلو - أمريكي وإعطاء كل نظام اسماً مستقلاً بذاته⁽²⁹⁾، وعليه نرى أنه من الضروري تسليط الضوء على القواعد القانونية المنظمة لهيئة المحلفين في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وبيان الفروق الجوهرية بينهما باعتبارهما مركز تطبيق هذا النظام ومقره.

الفرع الأول

قواعد نظام هيئة المحلفين

في المملكة المتحدة

تعتمد المحاكم البريطانية العليا نظام التقاضي من خلال هيئة المحلفين، في القضايا الجنائية الخطيرة، التي لا يعترف المتهم فيها بارتكابه للفعل *pleaded not guilty*، مثل جرائم القتل والاعتصاب والتحرش الجنسي، حيث تختص بنظر هذه المنازعات محكمة التاج *Crown Court*⁽³⁰⁾، التي تضم قاضياً وهيئة محلفين مكوّنة من اثني عشر عضواً يجري اختيارهم عشوائياً من عامة الشعب، من دون الالتفات إلى مستواهم التعليمي أو عرقهم أو دينهم، وتعتبر العضوية في هيئة المحلفين واجباً من الواجبات المدنية وخدمة وطنية مهمة، بحيث يسند لهم مهمة إصدار الحكم على المتهم بالإدانة أو البراءة، ويقوم القاضي بتذكيرهم بأنه يجب عليهم في حال إصدار قرار الإدانة أن يكونوا متأكدين ومقتنعين تماماً من هذا القرار، وقبل اتخاذ القرار يقوم القاضي بتذكيرهم بالقواعد القانونية التي تحكم النزاع وبالأدلة والبراهين التي قُدّمت إليهم وعُرضت في المحكمة، وفي حال إصدار هيئة المحلفين قراراً بالإدانة، يعود إلى القاضي تقرير نوع العقوبة ومدتها حسب ما تقدّم أعلاه⁽³¹⁾.

(28) James Bradley Thayer, *A Preliminary Treatise on Evidence at the Common Law*, (Little, Brown & Co., Boston, 1898), p. 266.

(29) Neil Andrews, *English Civil Justice in the Age of Convergence*, in *Common Law, Civil Law and the Future of Categories*, (Janet Walker & Oscar G. Chase eds., 2010), pp. 97-108.

(30) Guide to Jury Summons, See": https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/709844/jury-summons-guide-eng.pdf.

(31) *Ibid*.

وأحياناً يكون من الصعب التوصل إلى قرار يجمع عليه كل أعضاء هيئة المحلفين الاثني عشر، كما يحدث أمام محكمة التاج المختلطة Complex Crown Court خصوصاً إذا كانت المحاكمة طويلة أو معقدة أو تتصف بالجانب العاطفي، أو أن تكون الأدلة المقدمة قد مضى عليها وقت طويل، أو أتت الشهادة من شهود كثير، وتعددت طريقة طرحها على المحكمة، وفي هذه الحالة يمكن للقاضي وحسب اقتناعه أن يعلن أن القرار الذي توصل إليه غالبية الأعضاء (عشرة أعضاء أو أكثر) a majority verdict هو قرار كافٍ، وأنه على استعداد لتلقي هذا القرار واعتماده.

وفي حال عدم التوصل لقرار جماعي، أو قرار بالأغلبية كما في الحالة السابقة، يقوم القاضي بصرف هيئة المحلفين وتستمر المحكمة بنظر النزاع، بحيث يقوم المدعي العام في محكمة التاج بتقرير إذا كان هناك حاجة لإعادة المحاكمة، وهذا الأمر يعتمد على رأي المدعي (الضحية) وأصحاب المصلحة في الدعوى⁽³²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه من شروط العضوية في هيئة المحلفين في المملكة المتحدة أن لا يقل سن العضو عن 18 عاماً يوم ترشيحه ولا يزيد على 76 عاماً، وأن يكون مسجلاً في قوائم الناخبين للحكومات المحلية أو البرلمان، وبالتالي يشترط فيه أن يحمل الجنسية البريطانية أو الأيرلندية أو جنسية إحدى الدول الأوروبية أو دول الكومنولث، وأن يكون مقيماً في المملكة المتحدة أو جزر القنال Channel Islands أو آيسل أوف مان Isle of Man منذ أن كان عمره 13 سنة، ولمدة لا تقل عن خمس سنوات، ولا تعتبر فترات الغياب المتقطعة مخلة بتوافر الشرط السابق.

ويجب أن يتوافر في المرشح لعضوية هيئة المحلفين كذلك شرط اللياقة الصحية والعقلية، وبالتالي يُستبعد من عضوية هيئة المحلفين من يكون متهماً بقضية جنائية ومفرج عنه بكفالة، كما يُستبعد أعضاء القوات المسلحة المحكوم عليهم بقضايا معينة وفقاً لقانون تنظيم القوات المسلحة لعام 2006م، أو المحكوم عليهم بقضايا جنائية وفقاً لقانون العدالة الجنائية لعام 2003م Criminal Justice أو وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية الأسكتلندي لعام 1995م، أو من كان تحت رهن الاعتقال بناءً على أمر الملكة أو أمر وزير الخارجية، كما يستبعد من الخدمة في هيئة المحلفين من كان، خلال العشر سنوات السابقة، محبوساً أو كان تحت رهن الاعتقال أو حُكم عليه بوقف نفاذ الحكم بالحبس أو بالاحتجاز في قضايا معينة، وينطبق هذا الأمر على مواطني إنجلترا وويلز⁽³³⁾.

(32) Ibid

(33) Ibid, pp. 2-3.

ويستثنى من الخدمة في عضوية هيئة المحلفين في بريطانيا⁽³⁴⁾، أعضاء السلك القضائي، والعاملون في المجال القانوني وكذلك العاملون في إدارة العدل، كما يتم استثناء أو إعفاء بعض الفئات من عضوية هيئة المحلفين وفقاً لتقدير المحكمة باتباع إجراءات محددة⁽³⁵⁾.

ويلاحظ أنّ نظام التقاضي من خلال هيئة المحلفين أصبح يطبّق في بريطانيا فقط على بعض القضايا الجنائية التي تتسم بالخطورة والتي يدّعي المتهمون فيها بعدم ارتكابهم الفعل، حيث يعتقد المتهمون أنّ فرصتهم في عدم الإدانة أكبر مع نظام التقاضي من خلال هيئة المحلفين عنه في نظام التقاضي العادي، وتنظر هذه القضايا المحددة محاكم التاج البريطاني، أمّا أغلب القضايا الجنائية الأخرى فتتظرها المحاكم الأخرى من خلال نظام التقاضي التقليدي، فمنذ عام 1977م، ومن خلال عدة قوانين أقرتها الحكومات المتعاقبة كان الغرض منها التوفير في الميزانية، أخذ نظام التقاضي عن طريق هيئة المحلفين في القضايا الجنائية يتقلص لصالح نظام التقاضي التقليدي⁽³⁶⁾.

أمّا بالنسبة للقضايا المدنية، فإنّ التقاضي عبر هيئة المحلفين أصبح يضمحل في هذا الجانب منذ منتصف القرن الثامن عشر، حيث تمّ إعطاء قاضي المحكمة الحقّ في استبعاد نظر هيئة المحلفين لقضايا معيّنة، وتطوّر الأمر إلى حصرها في بعض النزاعات البسيطة، حيث يقصر قانون المحاكم في بريطانيا لعام 1981م الحقّ في طلب التقاضي من خلال هيئة محلفين على قضايا محدّدة بالذات وهي: القذف والتشهير، والمحاكمات الكيدية، والسجن ظلماً، والتزوير. وتجدر الإشارة إلى أنّه حتى في هذه المسائل يمكن للمحكمة استبعاد نظر هيئة المحلفين للقضية، إذا قرّرت المحكمة أنّ القضية معقدة وتحتاج إلى بحث وتمحيص وفحص دقيق للوثائق والأدلة العلمية قد يطول أجله، وهو بذلك خارج عن استطاعة وقدرة أعضاء هيئة المحلفين⁽³⁷⁾.

ومن الجدير بالذكر أنّه بالنسبة لحقّ المحامين أو أطراف النزاع في المشاركة في تشكيل

(34) تجدر الإشارة إلى أنّه هناك قواعد خاصة لهيئة المحكمين تنطبق في أسكتلندا وشمال أيرلندا، فمثلاً في إنجلترا وويلز يكون عدد أعضاء هيئة المحلفين اثني عشر بينما في أسكتلندا يكون أعضاء هيئة المحلفين خمسة عشر عضواً، انظر: <https://www.gov.uk/jury-service>، تاريخ الاطلاع: 2021/9/15 الساعة 10:35 مساءً.

(35) Guide to Jury Summons, See: https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/709844/jury-summons-guide-eng.pdf, p. 4.

(36) The Jury System, see website: <https://www.lawteacher.net/free-law-essays/criminal-law/the-jury-system.php>, last seen on 21 Sep 2021 at 10:63 pm.

(37) Ibid.

هيئة المحلفين أو استبعاد بعض أعضائها، فقد تم إلغاؤه تماماً عام 1988م، وعلى النقيض من ذلك فقد بقي حق المدعي العام في هذا الصدد قائماً، إلا أن كلا الطرفين له الحق في طلب رد أو استبعاد عضو أو أكثر من أعضاء هيئة المحلفين إذا كان السبب قانونياً بحتاً، أي يتعلق بفقد المرشح أو العضو لأحد الشروط القانونية اللازمة لمشاركته في الهيئة⁽³⁸⁾.

الفرع الثاني

قواعد نظام هيئة المحلفين

في الولايات المتحدة الأمريكية

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، تضمن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الدستور الأمريكي لعام 1789م حق الأفراد في المحاكمة من خلال هيئة محلفين في كل أنواع الجرائم باستثناء إجراءات العزل (أي عزل مسؤول مدني في الحكومة، أو عزل نائب رئيس البلاد، أو رئيس البلاد نفسه، والتي تتم من خلال الكونغرس)⁽³⁹⁾، كما أن التعديل السادس والسابع في وثيقة الحقوق Bill of Rights والذي تم إجراؤه عام 1791م كان الهدف منه ضمان المحاكمة العلنية السريعة من خلال هيئة محلفين حيادية في الولاية أو المقاطعة التي تم فيها ارتكاب الجريمة، وفي تعديل لاحق تم ضمان الحق في المحاكمة من خلال هيئة محلفين في كل القضايا المتعلقة بالقانون العام الإنجليزي Common Law والتي تزيد قيمتها على عشرين دولاراً، وقد تبنت دساتير الولايات المتحدة الداخلية تباعاً هذا الحق وأكدته التشريعات الداخلية⁽⁴⁰⁾.

(38) Ibid.

(39) U.S. CONST. art. III, § 2.

(40) Francis X. Busch, Law and Tactics in Jury Trials 17-43 (1959), p. 207. The Federalist No. 83, p. 562. أما الحق في عدم المثول للمحاكمة أمام هيئة محلفين والمثول أمام قضاة تقليديين في الجرائم الجنائية الخطيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ظهر وتطور في نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين. انظر:

Susan C. Towne, The Historical Origins of Bench Trial for Serious Crime, 26 AM.J. LEGAL HIST. 123, 1982.

ويرى بعض الكتاب أن هذا الحق كان له تطبيق سابق في الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى قبل تطبيقه في إنجلترا بوقت قصير، وخصوصاً في قضية Bank of Columbia v. Okely عام 1819 والتي قررت المحكمة خلالها أن من حق أطراف النزاع طلب استبعاد تطبيق التعديل الدستوري السابع، وبالتالي لهم الحق في طلب استبعاد الخضوع للمحاكمة من خلال هيئة محلفين. انظر:

Bank of Columbia v. Okely, 17 U.S. (4 Wheat.) 235, 244 (1819). See: Robert Wyness Millar, Civil

وتأخذ المحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية بنظام التقاضي من خلال هيئة المحلفين، ويتم تطبيقه في القضايا الجنائية والمدنية على السواء، ففي القضايا الجنائية يكون دور هيئة المحلفين في اتخاذ قرار جماعي ببراءة أو إدانة المتهم، وفي القضايا المدنية تقرّر هيئة المحلفين من هو صاحب الحقّ، وتعتبر المشاركة في عضوية هيئة المحلفين واجباً وشرفاً وطنياً كبيراً، حيث يتم اختيار أعضاء هيئة المحلفين من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عشوائي، على الأقل يقل عمر المرشح عن 18 عاماً، وتكون له إقامة لا تقل عن سنة في إقليم اختصاص المحكمة، ويشترط فيه إجادته اللغة الإنجليزية، بحيث يستطيع تعبئة النموذج الخاص بترشيح أعضاء هيئة المحلفين.

ويجب أن يكون خالياً من المعوقات الجسدية أو النفسية التي تمنعه من القيام بهذا الدور، وغير محكوم عليه وقت ترشيحه في عضوية هيئة المحلفين في جناية بالحبس أكثر من سنة، ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية بالحبس ما لم يرد إليه اعتباره، ويستثنى من عضوية هيئة المحلفين كل من هو موجود في وظيفة ذات دوام كامل من أعضاء القوات المسلحة، وأعضاء قوة الشرطة والمطافئ، وأعضاء المكتب الفيدرالي، وكذلك موظفي الدولة أو الحكومات المحلية⁽⁴¹⁾.

ومن الجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى الحالات الواردة في النص العام السابق والخاص بالاستثناء من خدمة هيئة المحلفين، يكون لكل مقاطعة من المقاطعات القضائية الفيدرالية الـ 94 إجراءاتها الخاصة في الاستثناء، حيث تقوم المحاكم، وبناءً على طلب من المرشح لعضوية هيئة المحلفين، باستثنائه وفقاً لقواعد معينة، ومثال ذلك استثناء من بلغ سن السبعين، أو من خدموا في السنتين الماضيتين كأعضاء في هيئة محلفين فيدرالية، أو من تطوعوا لخدمة المطافئ أو الإنقاذ أو خدمات الإسعاف، كذلك يسمح قانون هيئة أعضاء المحلفين للمحكمة باستثناء من يتقدم بطلب يعلن فيه عدم قدرته على القيام بهذه

Procedures of the Trial Court in Historical Perspective, 1952, pp. 260-261.

وكذلك كان لهذا الحقّ وجود في دستور ولاية نيويورك عام 1846، حيث نص على حقّ أطراف النزاع في طلب استبعاد المحاكمة من خلال هيئة محلفين في كل القضايا المدنية. انظر:

N.Y. CONST. of 1846, art. I, § 2. See: R. W. Millar.

أمّا أول تشريع فيدرالي أمريكي نص صراحةً على هذا الحقّ، فكان القانون الفيدرالي الصادر عام 1865. انظر:

Charles E. Clark & James Wm. Moore, A New Federal Civil Procedure: I. The Background, 44 YALE L.J. 387, 412 (1935) (citing Act of Mar. 3, 1865, ch. 86, § 4, 13 Stat. 500, 501).

(41) See: United States Courts Website: <https://www.uscourts.gov/services-forms/jury-service/juror-qualifications>. Last accessed: 20/11/2021, 8:11 pm.

المهمة لصعوبتها، أو عدم شعوره بالاطمئنان للقيام بهذا الدور، وتقوم المحكمة بفحص هذا الطلب، وتقييم الأسباب والأعذار الواردة فيه واتخاذ القرار المناسب، ويعتبر قرار المحكمة في هذه المسألة نافذاً وملزماً لا يجوز الطعن فيه⁽⁴²⁾.

وكأصل عام يشترط في أن يتوافر في أعضاء هيئة المحلفين (رجلاً كان أو امرأة) الرشد، والنزاهة، والصدق، والعدالة الخالصة، والاستقلالية وعدم الانحياز⁽⁴³⁾، ويتم استبعاد من لا يستوفي الشروط أو من له مصلحة شخصية أو قرابة مع أطراف النزاع، ويجب على أعضاء هيئة المحلفين الاعتماد على القواعد القانونية والمعلومات والأدلة الواردة في المحاكمة فقط، وعدم الالتفات أو التأثر بالمعلومات الشخصية أو الخارجية الأخرى من أي مصدر كانت، ويجب المحافظة على سرية المحاكمة وعدم الحديث في هذا الشأن مع الغير في المنزل أو في أي مكان آخر، ويجب عليهم عدم التواصل مع أطراف النزاع أو محاميهم أو الشهود أو من له مصلحة بالقضية، والابتعاد عن كل ما يؤثر في سلامة وعدالة ونزاهة قرارهم، ويقوم القاضي في كل محاكمة كما سبق الذكر بتوجيه أعضاء هيئة المحلفين وشرح القواعد القانونية الخاصة بكل دعوى على حدة، ويقوم القاضي أحياناً بتلخيص الحقائق والأدلة التي تم عرضها، ولفت نظر الهيئة لها، وتقوم هيئة المحلفين باتخاذ القرار النهائي والحكم في القضية المطروحة وفقاً لقناعتها⁽⁴⁴⁾.

وفي القضايا الجنائية يتم عادةً اختيار أعضاء هيئة محلفين أصلية، ويتم اختيار أعضاء آخرين احتياطاً يتم ضمهم في حال تعرض الأعضاء الأصليين لعارض صحي أو حادث يمنعهم من المشاركة، ويُقسم الأعضاء أمام المحكمة على القيام بالمهمة الملقاة على عاتقهم على أكمل وجه، وفي كل من المحاكمات الجنائية والمدنية على السواء يجب أن يكون قرار هيئة المحلفين جماعياً، إلا إذا أخطرت المحكمة هيئة المحلفين بغير ذلك⁽⁴⁵⁾.

(42) Ibid.

(43) Handbook for Trial Jurors Serving in the United States District Courts, Administrative Office of the U.S. Courts Thurgood Marshall Federal Judiciary Building One Columbus Circle, N.E. Washington, D.C. 20544 www.uscourts.gov See: <https://www.uscourts.gov/sites/default/files/trial-handbook.pdf>.

(44) Ibid, pp. 9-13.

(45) Ibid, p. 13.

الفرع الثالث

الفرق بين هيئة المحلفين التقليدية أو الصغرى

وهيئة المحلفين الكبرى

يجب التفرقة وعدم الخلط ما بين نظامين لهيئة المحلفين يتم تطبيقهما في الولايات المتحدة الأمريكية، وهما ما يسمى بهيئة المحلفين التقليدية أو الصغرى Trial Jury or Petit Jury، والمكوّنة من ستة إلى اثني عشر عضواً، والتي تقرّر إن كان المتهم مذنباً أو بريئاً في القضايا الفيدرالية الجنائية أو المدنية التي يتطلّب فيها إثبات إذا ما كان المدعى عليه فعلاً أصاب المجني عليه من عدمه، وذلك من خلال التصويت بالإجماع بعد مداوات علنية يمكن أن تستمر ساعات أو حتى أسابيع، وما بين هيئة المحلفين الكبرى Grand Jury وهو النظام المعمول به في بعض الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁶⁾، حيث تعتبر هذه الأخيرة الدولة الوحيدة تقريباً التي لديها نظام هيئة محلفين كبرى تضم ما بين ستة عشر إلى ثلاثة وعشرين عضواً.

ومن أهم الاختلافات الرئيسة ما بين النظامين أنّ هيئة المحلفين الكبرى يرأسها مدعّ عام وليس قاضياً، تعقد بدون محامي دفاع، وعادة بدون إشراك المتهمين، وتجري المداولات بسرّية تامة لتشجيع الشهود على الإدلاء بشهادتهم بكل حرية ولتوفير الحماية المحتملة للمتهم في حال قرّرت هيئة المحلفين الكبرى عدم توجيه اتهام إليه، كما أنّ هيئة المحلفين الكبرى لا تقرّر الذنب أو البراءة، إنّما تقرّر فقط إذا كانت هناك إثباتات كافية لإجراء المحاكمة في هذا النزاع أم لا⁽⁴⁷⁾، وهناك نظام مشابه لهذا النظام وتطبّقه عدد من الولايات وهو عقد جلسات تمهيدية بدلاً من هيئات محلفين كبرى.

أمّا الغرض من النظامين، فيتمثّل في منع المقاضاة الجنائية غير المثبتة بالأدلة، إذ بدون ذلك النوع من الحماية، فقد يكون هناك عدد أكبر بكثير من المتهمين الذين ينتظرون في السجون لإجراء محاكمتهم، على الرّغم من وجود أدلة موثوقة قليلة جداً ضدهم، ومن المفترض أن تحمي الجلسات التمهيدية وهيئات المحلفين الكبرى الأفراد من اتهامات لا أساس لها من جانب الحكومة.

(46) Jury Trial, Encyclopedia Historica, https://history.wikia.org/wiki/Jury_trial#References.

(47) Types of Juries, United States Courts, <https://www.uscourts.gov/services-forms/jury-service/types-juries>

الفرع الرابع

أوجه الاختلاف في تطبيق النظامين في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية

يتبين من خلال المقارنة بين نظام هيئة المحلفين في المملكة المتحدة ونظيره في الولايات المتحدة الأمريكية، أنّ هناك فروقات كبيرة في التطبيق، فعلى الرغم من أنّ الفكرة التقليدية لنشأة نظام هيئة المحلفين ترتبط بالإرث الإنجليزي، إلا أنّ تطبيقه في المملكة المتحدة أخذ تدريجياً بالانحصار، وأصبح تطبيقه ينحصر في القضايا الجنائية الخطيرة فقط والتي تنظرها محكمة التاج، ويكاد يكون قد انحصر تماماً في مجال القضايا المدنية، بينما يعتبر نظام التقاضي عبر هيئة المحلفين في أمريكا حقاً دستورياً واضحاً، ويتم تطبيقه بصورة كبيرة في القضايا الجنائية والمدنية على السواء.

كذلك تختلف الشروط والقواعد المنظمة لترشيح أعضاء هيئة المحلفين وقواعد استثنائهم أو استبعادهم في كلا النظامين، بحيث نرى أنّه في الولايات المتحدة الأمريكية يتم استثناء أعضاء الشرطة والقوات المسلحة والمطافئ، وكل من يعمل في دائرة حكومية بدوام كامل من الخدمة كعضو في هيئة المحلفين، أمّا في المملكة المتحدة فلا يتم استبعاد موظفي الدولة أو منتسبي القوات المسلحة وغيرهم من موظفي الدولة، إلا إذا كان بسبب ارتكابهم فعلاً يجرمه القانون كأصل عام، وكذلك تختلف القواعد المنظمة للنظام في كلا البلدين بالنسبة لمسألة الاعتراف لمحامي الخصوم في حق المشاركة في تشكيل هيئة المحلفين، والحق في استبعاد بعض المرشحين لعضوية الهيئة وفقاً لتقديرهم، بحيث لا يوجد تطبيق حالي لهذا الحق في المملكة المتحدة، بينما يوجد له تطبيق في أنحاء من الولايات المتحدة، وتختلف الأنظمة هناك في حدود تطبيق هذا الحق وشروطه.

من الجدير بالذكر أنّ نظام هيئة المحلفين لم يعد تطبيقه يقتصر على الأنظمة الغربية الرأسمالية، وإنّما امتد ليدخل في نطاق أنظمة أخرى كالنظام القضائي الروسي، حيث تم اعتماد هيئة محلفين مشكلة من اثني عشر عضواً للنظر في بعض القضايا⁽⁴⁸⁾، إلا أنّه وبخلاف النظام التقليدي المعمول به في بريطانيا والدول الأوروبية التي تعتقد الرأسمالية،

(48) Bazhenova, T. M., The results of judicial reform 1864, The Russian Judicial journal, 2015, 1(100), pp. 224-231; Gromikova, O. E., Ilyukhin, A. V. Mukhamedov, R. A., & Mukhamedov, R. R., The jury in the Russian Empire: the idea, legislation, practice, Moscow: Publishing House "Yurlitinform", 2015.

يتم اختيار المحلفين في روسيا من طبقات مختلفة من الشعب⁽⁴⁹⁾.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ نظام هيئة المحلفين المعمول به في الهند، وبورما، وأستراليا، ونيوزيلاندا، وأفريقيا وغيرها من الدول⁽⁵⁰⁾، كان هو النظام الإنجليزي التقليدي، إلا أنه وبعد استقلال هذه الدول من الاستعمار البريطاني أعادت العمل بنظامها القضائي السابق وهو الذي كان يطلق عليه نظام المحلفين الأنجلوسكسوني أو الأنجلو - أمريكي⁽⁵¹⁾.

-
- (49) Nasonov, S. A., The Continental Model in the jury: genesis and procedural features, Law and Politics, (2015b), 11, pp. 1567-1572; Nasonov, S. A., European models of proceedings in the trial by jury: trial by jury in Spain (comparative legal studies), Actual problems of the Russian law, (2015a), 8, pp. 154-160; Mitnick, J. M., From neighbor-witness to judge of proofs: The transformation of the English civil juror, The American Journal of Legal History, 1988, 32(3), pp. 201-235.
- (50) Nasonov, S. A, supra note 49.
- (51) Lloyd-Bostock, S., & Thomas, C., Decline of the "Little Parliament": Juries and Jury Reform in England and Wales, Law and Contemporary Problems, 1999, 62(2), pp. 7-40.

المبحث الثاني الجذور التاريخية لنظام التقاضي عبر هيئة المحلفين

يثير البحث في أساس نشأة نظام هيئة المحلفين ومدى ارتباطه فعلاً بالإرث الإنجليزي الكثير من التساؤلات وتتجاوزه نظريات مثيرة للجدل⁽⁵²⁾، حيث تقترح إحدى النظريات أن أساس نظام التقاضي من خلال هيئة المحلفين يعود إلى النورمنديين وأخرى ترجعه إلى الأنجلوسكسونيين، وهناك نظرية أكثر تطرفاً ترجع أصل هذا النظام إلى الإمبراطورية اليونانية القديمة⁽⁵³⁾، وهناك نظرية أكثر تشويقاً تؤكد أن جذور هذا النظام ترجع إلى الثقافة الإسلامية وبالذات إلى نظام شهادة اللقيف في الفقه المالكي، وسوف نقوم فيما يلي بدراسة هذه النظريات وتقييمها.

المطلب الأول أساس نشأة نظام هيئة المحلفين وارتباطه بالثقافة الغربية

هناك عدة نظريات في الثقافة الغربية أثرت حول أصل نشأة نظام هيئة المحلفين لعل أهمها ارتباط هذا النظام بالتاريخ والإرث الإنجليزي وبالذات بالأنجلوسكسونيين والنورمنديين، كما أن هناك من يذهب بعيداً فيربط هذا النظام بالإمبراطورية اليونانية القديمة، وسيتم فيما يلي مناقشة هذه النظريات وبيان الأسس التي تقوم عليها.

(52) Harold J. Berman, Law And Revolution: The Formation Of The Western Legal Tradition 457 (1983); Paul Brand, 'Multis Vigiliis Excogitatum et Inventam' Henry II and the Creation of the English Common Law, in The Making Of The Common Law 77, 78 (1992); Charles Homer Haskins, The Renaissance Of The Twelfth Century, 220 (1927); Select Charters And Other Illustrations Of English Constitutional History From The Earliest Times To The Reign Of Edward The First, 22 (William Stubbs ed., 9th ed. 1913); R.C. Van Caenegem, Royal Writs In England From The Conquest To Glanvill: Studies In The Early History Of The Common Law, 403 (1972).

(53) Heinze, R., The English judicial system in connection with the jury, St. Petersburg: Peter, 1896, p. 254; M. Lobban, The Strange Life of the English Civil Jury, 1837-1914. The Jury in the History of the Common Law, 2002, pp. 173-215.

الفرع الأول

ظهور فكرة هيئة المحلفين وارتباطها

بالتاريخ والإرث الإنجليزي

ذكرنا آنفاً أنّ الفكرة التقليدية والمعاصرة لأساس نشأة نظام هيئة المحلفين ترتبط بالتاريخ والإرث الإنجليزيين، حيث تعددت طرق ونظم التقاضي وإجراء المحاكمات في إنجلترا منذ القدم وصولاً إلى نظام التقاضي المعاصر، حيث كانت طرق الإثبات والوصول إلى الحكم في القضية المطروحة تجري في إنجلترا بصورة بدائية، ففي عهد الأنجلوسكسونيين كان يطبق نظام الأورديلز Ordeals أي امتحان المتهم بتعريضه لاختبار النار والماء ليلم معرفة مدى براءته، بحيث يطلب منه أن يحمل قطعة حديد حارة جداً بيد واحدة، أو أن يمشي على تسع قضبان من الحديد الحامي، أو أن يضع يده إلى الكوع في ماء مغلي، أو يتم ربط قدميه ورجليه ويلقى في نهر جار، فإذا لم يصب بأذى اعتبر بريئاً ويطلق سراحه، وإذا أصيب بأذى أو مات اعتبر مذنباً، وفي عام 1215م قرّر مجلس لاتيران Lateran Council إيقاف هذه الممارسات التي كانت تتم في العالم المسيحي⁽⁵⁴⁾.

أمّا بعد غزو النورمنديين لبريطانيا، وأثناء فترة وجودهم تم إنشاء نظام جديد للإثبات في القضايا المدنية وكذلك الجنائية، وهو ما يسمى بنظام الإثبات من خلال المباراة Proof by duel، بحيث يقوم شاهد متطوع، له معرفة شخصية بالمدعى عليه أو بأبيه، بالشهادة لصالحه والدفاع عنه والمبارزة بالنيابة عنه لإثبات شهادته، وقد انتهى العمل بهذه الوسيلة في القرن الثالث عشر⁽⁵⁵⁾.

وقبل بداية القرن الثاني عشر، ظهر نظام آخر وهو ما يسمّى بالـ Compurgation أي المحاكمة والإثبات من خلال تبادل العهود أو القسم، بحيث يقسم كل من الخصمين على ادعاءاتهم ليتم فتح باب الخصومة والموافقة على طريقة تقديم الدليل، ومن ثم يقوم بما يسمّى بـ الـ Compurgators وهم حفظة العهود أو القسم، وهم أشخاص يتطوعون

(54) William Blackstone, The Commentaries on the Laws of England, Clarendon Press at Oxford, pp. 1765-1770; R.C. Van Caenegem, Legal History: A European Perspective, (1991), pp. 75-76; The Laws of the Earliest English Kings app. II (F.L. Attenborough ed. & trans., 1922). See; John A. Makdis, supra note 5, p. 1677.

(55) Melville Madison Bigelow, History of Procedure in England from the Norman Conquest, 322 (South Hackensack, N.J., Rothman Reprints 1972) (1880).

لمناصرة أطراف الدعوى، وذلك لمعرفة شخصيتهم الشخصية بهم، بحيث يقسمون على مصداقية الطرف الذي يناصرونه، فهم لا يقسمون على حقيقة الأدلة المطروحة، ولكنهم يقسمون على مصداقية طرف الدعوى الذي يناصرونه⁽⁵⁶⁾، وليس لهؤلاء الأشخاص عدد محدد فهم يتراوحون ما بين شخص واحد إلى ثمانية وأربعين شخصاً⁽⁵⁷⁾، وقد استمر هذا النظام خلال القرن الثاني عشر، وكان معمولاً به في القضايا المدنية والجنائية، ورغم تأثر هذا النظام بوجود النظامين السابقين (إمتحان المتهم والمبارزة Ordeal and the Duel) إلا أنه صمد وكان وسيلة رئيسة لإثبات الدين وجريمة حجز الممتلكات⁽⁵⁸⁾، ورغم اختفاء هذا النظام واندثاره إلا أن إلغاءه بصورة رسمية تمّ من خلال قانون أصدره البرلمان عام 1836م⁽⁵⁹⁾.

المحاكمة من خلال شهود الخصوم Party-witnesses كانت أيضاً أحد وسائل الإثبات في المحاكمات والتي تشابه نظام ال Compurgation أي المحاكمة والإثبات من خلال تبادل العهود أو القسم، ففي هذا النظام (المحاكمة من خلال شهود الخصوم)، يقوم أطراف النزاع (وهم المعنيون بتقديم الدليل)، باختيار عدد من الشهود من خلال معرفتهم الشخصية بهم، وعليه لم يكن هؤلاء الأشخاص يتسمون بالاستقلالية أو الحيادية، وذلك على أن يقوم هؤلاء بأداء قسم قاطع بقول الحقيقة والإجابة عن الأسئلة الموجهة إليهم في المحاكمة، وكان هذا النظام يستخدم في القضايا المدنية أكثر من القضايا الجنائية، ولم يكن هناك عدد محدد لهؤلاء الشهود، وقد بدأ هذا النظام يضمحل في منتصف القرن الثاني عشر الميلادي⁽⁶⁰⁾.

وعلى الرغم من اعتقاد البعض بأن المبادئ الأساسية لنظام هيئة المحلفين تشكلت من خلال التقاليد والأنظمة النورمندية والأنجلوسكسونية Anglo-Saxon⁽⁶¹⁾، إلا أن المثال الوحيد للربط مع النظام الأنجلوسكسوني كان يتمثل في التقليد الموجود في ذلك الوقت، والذي يتم من خلاله اختيار مجموعة من الأشخاص (جيران الخصوم)، وجعلهم يقسمون

(56) Theodore F.T. Plucknett, A Concise History of The Common Law, 355-56 p. 115; James Bradley Thayer, A Preliminary Treatise on Evidence at The Common Law, 106-07 (Boston, Little, Brown & Co. 1898), pp. 24-34; Harold J. Berman, Law and Revolution: The Formation of The Western Legal Tradition, (1983), p. 457.

(57) Bigelow, supra note 55, p. 301.

(58) James Bradley Thayer, supra note 28, p. 29.

(59) Bigelow, supra note 55, p. 228.

(60) Bigelow, supra note 55, pp. 308-310.

(61) Caenegem, supra note 52, p. 103.

بجّل النزاع ما بين المتخاصمين بصورة عادلة، إلا أنّ تطبيق هذا النظام كان يعتمد إمّا على موافقة طرفي النزاع، أو اختيار المحكمة ذاتها، وليس على أساس أنّه حقّ أصيل ومُعترف به للخصوم⁽⁶²⁾.

وفي منتصف القرن الثاني عشر الميلادي، أي أثناء وجود النورمنديين Normans كل الأنظمة السابقة أعلاه، تمّ التخلي عنها واستبدالها بما يسمى بنظام هيئة المحلفين، ويُعتقد أنّ هذا النظام الفريد من نوعه يعود الفضل في نشأته إلى الملك هنري الثاني King Henry II، حيث قام بإصدار تشريعات لإدخال تعديلات جذرية في نظام التقاضي في محاكم التاج الملكي، وهذه التشريعات أحدثت ثورة في نظام التقاضي في إنجلترا وأثرت على الأنظمة القانونية الأخرى، بل يعتقد البعض أنّ الفضل في تأسيس القانون الإنجليزي Common Law System يعود إلى الملك هنري الثاني ذاته⁽⁶³⁾.

ويرتبط تحديد عدد أعضاء هيئة المحلفين باثني عشر عضواً بنظام المحاكمات الجنائية الإنجليزي⁽⁶⁴⁾، أمّا عن السبب في اختيار هذا العدد بالذات، فمن الصعب إيجاد إجابة محدّدة له، حيث يردّه البعض إلى عدد أعضاء هيئة المحلفين الكبرى البدائية (المئة) المقسمين على مقاطعات إنجلترا، والتي شكّلت أساساً لهيئة المحلفين الصغرى الاثنا عشر بصورتها التقليدية⁽⁶⁵⁾، ويرى آخرون أنّ العدد اثني عشر ارتبط بفكرة عمّت أوروبا أساسها الاثنا عشر كتاباً، أو رسولاً أو سبطاً أو اثنا عشر قبيلة من بني إسرائيل، أو الاثنا عشر بطريكاً، أو الاثنا عشر قائداً للملك سليمان عليه السلام⁽⁶⁶⁾.

أمّا البدء بإجراءات التقاضي، فكانت تتمثّل في استدعاء أعضاء هيئة المحلفين من خلال أوامر مكتوبة تصدر بأمر الملك هنري، وبذلك جعل الملك الاشتراك في هذه الهيئة أمراً

(62) Ibid., pp. 402-403.

(63) Berman, supra note 56; Caenegem, supra note 52.

(64) Bigelow, supra note 55, pp. 258-259.

إلا أنّ بعض الكتاب الذين رصدوا الظواهر التاريخية يؤكدون أنّ دولاً أخرى كالدمارك كانت القضايا فيها تحل بالفعل، ويصدر القرار فيها من قبل هيئة المحلفين مشكلة من اثني عشر عضواً، ففي القرن الثامن ميلادي ثبت أنّ الملك راجنار لادبروك Ragnar Ladbroke قد أنشأ هيئة محلفين لحل النزاعات مشكلة من اثني عشر عضواً، انظر:

Saxo Grammaticus, The History of the Danes, Books I-IX: I. English Text; II. Commentary Paperback – January 17, 2008, Amazon.

(65) Richard S. Arnold, Trial by Jury: The Constitutional Right to a Jury of Twelve in Civil Trials, 22 Hofstra Law Review, 1, 10 (1993).

(66) Ibid.

ملزماً ولم يعد اختيارياً كما كان من قبل⁽⁶⁷⁾، إلا أنه كان يُشترط في عضو هيئة المحلفين أن يكون متحرراً من أي ضغوط، وطرفاً محايداً ونزيهاً، ولا تكون له مصلحة مع أي طرف من أطراف الدعوى، وكان يجوز لأطراف الخصومة التحدث إلى هيئة المحلفين وتقديم الوثائق.

وكان على أعضاء هيئة المحلفين التوصل إلى قرار في القضية المطروحة خلال خمسة عشر يوماً، ويجب أن يكون قرار هيئة المحلفين جماعياً، أي أن يوافق جميع أعضاء الهيئة على القرار الصادر وعند اعتراض البعض يتم البحث عن غيرهم ليكتمل الإجماع، ويعد قرار هيئة المحلفين في القضية قراراً نافذاً، ويجب على قاضي المحكمة (وبالتأكيد الخصوم) الالتزام به، والسبيل الوحيد لإلغاء هذا القرار أو العدول عنه كان من خلال إجراء يسمى بالكونفيكتو Convicto أي الطعن بنزاهة جميع هيئة المحلفين الاثني عشر أمام هيئة محلفين كبرى مكونة من أربعة وعشرين عضواً والحكم بالفعل بعدم نزاهتهم أي بالكذب تحت القسم، وقد تم إدخال هذا الإجراء أيضاً من قبل الملك هنري الثاني، وكانت عقوبة هذا الفعل شديدة جداً، بحيث يتم تجريد أعضاء هيئة المحلفين من اعتبارهم وحقوقهم الشخصية للأبد، ويتم كذلك مصادرة جميع ممتلكاتهم، وأراضيهم، ويتم سجنهم، ويتم إلقاء أبنائهم وأزواجهم خارج المنزل، ويتم هدم بيوتهم، وقلع أشجارهم، وتدمير مروجهم، إلا أن هذا الإجراء أي استبدال حكم هيئة المحلفين بآخر من قبل هيئة محلفين كبرى تم إيقاف العمل به في نهاية القرن السادس عشر⁽⁶⁸⁾.

والجدير بالذكر أن دور أعضاء هيئة المحلفين الاثني عشر في إنجلترا قد تطوّر من مجرد القيام بالشهادة لصالح المتهم الذي قام باختيارهم، أي تقديم دليل على براءة المتهم، إلى العمل القضائي الفعلي، والذي بدأ حوالي القرن السادس عشر، حيث أصبح لهم الحق في الاستماع إلى الشهود، ومناقشة الأدلة المطروحة، واتخاذ القرار الحاسم بشأن مدى براءة المتهم أو إدانته⁽⁶⁹⁾.

أمّا في القرن السابع عشر، فكانت نقطة الانطلاق الفعلية لعمل هيئة المحلفين بشكلها المعاصر في إنجلترا، حيث إنّه ونتيجة للسوابق القضائية وخصوصاً بعد قضية بوشلز Bushel's فقد أصبحت الهيئة مستقلة تماماً عن السلطة الملكية، وأصبح قرارها ملزماً

(67) Caenegem, supra note 52, p. 102.

(68) William Blackstone, supra note 16, pp. 402-405.

(69) R. C. Caenegem, The birth of the English common law, Cambridge University Press, 1988, p. 265.

لجميع السلطات في الدولة⁽⁷⁰⁾، وفي القرن الثامن عشر تمّ إلحاق هيئة المحلفين الإنجليزية بالمحكمة الملكية، وقد ألزم قانون ويستمينستر Westminster الهيئة بأن تنتقل إلى لندن (ويستمينستر) لتشارك في الجلسات العادية للمحكمة الملكية وتمارس صلاحياتها، وقد أصبح نظام هيئة المحلفين معمولاً به في جميع القضايا الجنائية التي تخرج عن اختصاص القضاة العاديين.

وتتشكّل هيئة المحلفين في إنجلترا كما أشرنا أعلاه من اثني عشر عضواً يمثلون متوسط عدد السكان، يتم انتخابهم من خلال قوائم تحمل أسماءهم، لفصل قضائي كامل بعد الحصول على موافقتهم، ويرأس هيئة المحلفين القاضي الملكي Crown Judge أو أحد القضاة العاديين أو أحد قضاة محكمة لندن العليا، ويكون دوره توضيح الأدلة المقدمة، وشرح قواعد النظام المعمول به، وتقديم بيان موجز عن التحقيقات القضائية التي تمت، وبيان أثرها ومدى أهميتها، ويكون دور هذا القاضي (رئيس هيئة المحلفين) كذلك تحديد نوع العقوبة التي يستحقها المذنب⁽⁷¹⁾.

ومع مرور الوقت أصبح اختصاص هيئة المحلفين والمسائل التي ينظرها محدوداً ويتقلص، بينما تتسع في المقابل اختصاصات قضاة المحكمة الأصليين، وهذا الأمر تمّ من خلال تصرّف قضاة المحكمة أنفسهم، وإعمالاً لسلطتهم التقديرية في كيفية تطبيق قانون الإثبات الأنجلوسكسوني⁽⁷²⁾، حيث إنّه في عام 1877م وفي قضية جاكسونس Jackson's أقرّ مجلس العموم البريطاني House of Lords، باعتباره محكمة عليا، سابقة قضائية حدّد من خلالها اختصاصات وسلطات كل من هيئة المحلفين وقضاة التاج البريطاني، بحيث تختص هيئة المحلفين بالبحث في الحقائق، ويختص قضاة المحكمة في تطبيق

(70) Tumanov, supra note 27, at 4160.

(71) Ibid.

(72) Ibid.

يعتقد البعض بأنّ النشأة الرسمية لنظام الاستئناف في المحاكمات الجنائية بشكله المعاصر ودور كل من قضاة المحكمة وهيئة المحلفين الاثني عشر كان عام 1848م أي مع إنشاء محكمة التاج للقضايا المحفوظة الـ Court of Crown Cases Reserve، وقد تميّزت هذه الفترة بتطوّر نظام المحاكمات الجنائية التخصصي (أي الذي يعتمد على قيام الخصوم أو المحامين بالترافع أمام القضاة وأمام هيئة محلفين مستقلين)، وذلك من خلال صياغة وتطبيق قواعد القانون الجنائي، ومن خلال إحداث التغيير في هيكلية إدارة العدالة الجنائية، انظر:

John H. Langbein, *The Origins of Adversary Criminal Trial*, Oxford and New York: Oxford University Press, 2003; Benjamin L. Berger, *Judges, Juries, and the History of Criminal Appeals*, American Society for Legal History Law and History Review, February 2011, Vol. 29, No. 1 (February 2011), pp. 297-302, Stable URL: <https://www.jstor.org/stable/25800939>.

القانون⁽⁷³⁾، ولذلك يربط البعض ظهور نظام هيئة المحلفين بشكله المعاصر بقضاة التاج البريطاني وعملهم في المقاطعات البريطانية⁽⁷⁴⁾.

الفرع الثاني

نظام هيئة المحلفين ومدى ارتباطه

بالإمبراطورية اليونانية القديمة

يرى فريق من الباحثين أنّ جذور نظام هيئة المحلفين وأساس نشأته يرجع إلى الإمبراطورية اليونانية القديمة⁽⁷⁵⁾، حيث كان يطبق من خلال الباسيليوس Basileus وهم رؤساء القبائل اليونانية الذين لهم السلطة المطلقة على حياة وممتلكات أتباعهم، وفي فترة لاحقة تمّ تشكيل مجلس يضم تسعة أعضاء، ويعتبر الأعضاء الثلاثة الأوائل هم الأهم في هذا المجلس، بحيث يقوم العضو الأول وهو ما يطلق عليه آركون إيبونيموس Archon Eponymous بنظر المنازعات الناشئة بين مواطني أثينا والتدقيق عليها ومن ثم إحالتها إلى هيئة المحلفين، أمّا العضو الثاني باسيلوس Basileus فهو المختص بنظر المنازعات المتعلقة بشؤون الطوائف الأخرى والمحاكمات المتعلقة بالتجديف وأخلاقيات الكهنة.

وأما العضو الثالث آركون بوليماركوس Archon Polemarchos فكانت مهمته الإشراف على الأضاحي، وترتيب طقوس تكريم الجنود الذين سقطوا في سبيل الدفاع عن الوطن، والنظر في المخالفات الجنائية المرتكبة من قبل الأجانب، أمّا الأعضاء الباقون في الهيئة ذيسموذيتيس Thesmothetes فكان اختصاصهم وضع قواعد ونظام المحاكمة⁽⁷⁶⁾، أما فيما يتعلق في اختيار أعضاء هذا المجلس فيتم من قبل الجمعية الوطنية لأثينا والتي لها سلطة المصادقة على قرارات المجلس ونادراً ما يتم الطعن بها، وبمرور الوقت حل محل المجلس السابق مجلس آخر يسمّى آروباغوس Areopagus، حيث أصبح هذا المجلس

(73) C. Hanly, The decline of civil jury trial in nineteenth-century England, The Journal of Legal History, 2005, 26(3), pp. 253-278.

(74) J. H. Baker, supra note 26.

وفي الوقت نفسه يعتقد آخرون أنّ هناك دلائل تاريخية تثبت وجود نظام هيئة المحلفين قبل الغزو النورمندي، حيث يؤكدون وجود تطبيق لهذا النظام في الإجراءات الجزائية الأنجلوسكسونية، بل وله تطبيق حتى قبل ظهور الديانة المسيحية. انظر:

R. Walker, The English judiciary, Judicial literature, Moscow, 1980, p. 264.

(75) Tumanov, supra note 27, pp. 4154-4163.

(76) E. M. Tetlow, Women, crime and punishment in ancient law and society, Continuum, London, 2005, p. 374.

الجديد - الذي شكّل أساساً ليكون مجلساً استشارياً للملك - نظاماً دينياً وقضائياً ذا سلطة مطلقة في البلاد، حيث يتضمن اختصاصه المحافظة على النظام العام، وإحالة مرتكبي المخالفات والجرائم للعدالة، وتوقيع الغرامات والعقوبات على المخالفين، كما يعتبر المجلس المحكمة العليا في جرائم العنف ومخالفات النظام العام، إلى جانب العديد من الاختصاصات القضائية الأخرى، وقد عمل هذا المجلس المؤلّف من 51 عضواً على تطبيق القوانين والمحافظة على أسس الديمقراطية في ذلك الوقت، وقد كان يرأسه الملك آركون Archon بنفسه⁽⁷⁷⁾.

وفي القرن السادس قبل الميلاد تطوّر نظام التقاضي، حيث تمّ تأسيس محكمة جيلياست Geliaset للمواطنين الأحرار والتي يعتبرها البعض أساساً لنظام هيئة المحلفين المطبّقة في وقتنا المعاصر، حيث تم إنشاء هيئة أو محكمة قضائية يطلق عليها الهيليايا Heliaia لها حقّ النظر في المخالفات الجنائية، وتتألّف هذه الهيئة من ستة آلاف عضو، بحيث يحقّ لكل مواطن بلغ سن الثلاثين أن يصبح عضواً فيها، ويتم اختيارهم كل سنة من بين المتطوّعين، وتضم المحكمة أعلاه عشرة مجالس قضائية (دوائر)، وكل دائرة تضم خمسمئة عضو ويبقى الأعضاء الباقون احتياطاً، ويتم توزيع القضايا بين هذه المجالس، بحيث يكون لكل مواطن حر الحقّ في مناشدة محكمة الهيليايا للحماية من أي اضطهاد أو ظلم عام، وقد قرّر القانون سيادة هذه المحكمة واختصاصها، لذلك لم يكن صاحب الشكوى يتعرّض لأي عواقب سلبية، كما أنّ الأفراد كانوا يؤمنون بأنّ هذا النظام بالفعل يحقق العدالة لأنّه لا يمكن رشوة هذا العدد الكبير من القضاة⁽⁷⁸⁾.

وقد كانت المحاكمات تجري بصورة مفتوحة وشفافة، بحيث يتمّ تسليم الحكم وفقاً لنتائج الاقتراع السري والذي كان يجري من خلال إلقاء الحجارة في صندوق مخصّص لذلك، ومن الجدير بالذكر أنّ المحكمة ودوائرها لم تكن دوماً تحكم وفقاً للقانون، بل يمكن للمحكمة أن تطبّق العرف المتبع في البلاد، وعلى الرّغم من أنّ اليونان في تلك الفترة كانت على دراية بمراجعة القرارات القضائية، إلا أنّ الأحكام الصادرة من قبل هذه الهيئات أو المجالس التابعة لتلك المحكمة لم تكن قابلة للاستئناف⁽⁷⁹⁾.

أمّا اختصاص هذه المجالس القضائية، فقد كان يشمل النظر في جرائم الخيانة العظمى، ومحاولات الاعتداء على الديمقراطية، والجرائم الجنائية الخطيرة، والجرائم التي تتم من قبل المسؤولين في الدولة، ويتميّز هذا النظام، كما يدّعي أنصار هذه النظرية بأنّ

(77) Tumanov, supra note 27, pp. 4154-4163.

(78) Ibid., p. 4158.

(79) S. Kadri, The trial: A history, from Socrates to O J Simpson, Random House Incorporated, 2005, p. 363.

جميع اجتماعات مجالسه والمحاكمات كانت مفتوحة للعامّة، ويتمتع أطراف النزاع بحقوق متساوية وبفرض متكافئة أمام المحكمة، وكان يتجسّد في المحاكمة مبدأ التنافسية ما بين الأطراف للتأثير على حكم الهيئة بشكل واضح.

وفيما يتعلّق بالقضايا ذات الأهمية الخاصة، يتمّ تعيين مدّعين خاصين يطلق عليهم السينيجورس sinegors يقومون بالمشاركة في النقاش، بحيث يقوم محامو كلا الطرفين - وقبل بدء جلسة المحاكمة - بكتابة وإعداد خطابات دفاعهم وحفظها لإلقائها في قاعة المحكمة أثناء مناظرة الخصم، وقبل عملية التصويت من قبل أعضاء الهيئة يتم منح كل عضو حصّتين إحداهما بيضاء والأخرى سوداء ومثقوبة، حيث يعني إلقاء الحصاة البيضاء البراءة وتعني الحصاة السوداء الاتهام⁽⁸⁰⁾.

وقد تطوّر هذا النظام فيما بعد، بحيث أصبح يمكن الطعن بأحكام هذه الدوائر، وهو ما يعكس الجانب الديمقراطي لهذا النظام، ويحقّق العدالة المنشودة، حيث إنّ عمل المحلّفين في ذلك الوقت وفحصهم للأدلة وقرارهم فيما يطرح من اتهامات للوصول إلى الحكم يكون مبنياً على ضمير حر مستقل وبعيداً عن أي مؤثرات أو عوامل شخصية، وهو يماثل عمل القضاة⁽⁸¹⁾، وعليه يعتقد أصحاب هذه النظرية أنّ نظام محكمة الهليايا Heliaia والذي نشأ في اليونان في القرن السادس قبل الميلاد كان هو حجر الأساس لنظام المحلّفين الإنجليزي، والذي طبّق في القرن الثاني عشر الميلادي، وظهر مجدداً وتطوّر ليخدم المجتمع الإنجليزي⁽⁸²⁾.

المطلب الثاني

شهادة اللّيف في الفقه الإسلامي ومدى ارتباطها

بنظام هيئة المحلّفين الإنجليزي التقليدي

إحدى النظريات المثيرة والتي لها الكثير من المؤيدين تؤكد بأنّ نظام التقاضي من خلال هيئة المحلّفين - والمعمول به في الغرب والذي يربطه البعض بالنورمنديين - مصدره الثقافة الإسلامية، وأصله نظام شهادة اللّيف في الفقه المالكي، والمعمول بها ما بين القرن الثامن والحادي عشر الميلادي، حيث يقوم نظام اللّيف على إحضار 12 شاهداً

(80) Tumanov, supra note 27, p. 4158.

(81) Ibid.

(82) Ibid., p. 4159.

يقسمون على قول الحق، ويجب عليهم الاتفاق بالإجماع حول الواقعة وعلى ما رأوه وسمعوه، وفي حال عدم اتفاقهم جميعاً يتم البحث عن مزيد من الشهود لاستكمال العدد.

نسلط الضوء فيما يلي على نظام شهادة اللفييف، ومن ثم نناقش الأدلة التي ساقها البعض على ارتباطه بنظام هيئة المحلفين الإنجليزية والذي ظهر في القرن الثاني عشر الميلادي.

الفرع الأول

ماهية شهادة اللفييف

الشهادة لغةً كما جاء في المعجم الوسيط: أن يخبر بما رأى، وأن يقر بما علم، ومجموع ما يدرك بالحس. والشهادة البينة (في القضاء): هي أقوال الشهود أمام جهة قضائية⁽⁸³⁾. واصطلاحاً يعرف البعض الشهادة بأنها: «قول هو بحيث يوجب على الحاكم سماعه ليحكم بمقتضاه إن عدل قائله مع تعدده أو حلف طالبه»⁽⁸⁴⁾، ومن تعريف المعاصرين للشهادة قولهم: «الشهادة هي إخبار عدل حاكماً بما علم ولو بأمر عام ليحكم بمقتضاه»⁽⁸⁵⁾، أو هي إخبار صادق لإثبات حق بلفظ الشهادة في مجلس القضاء»⁽⁸⁶⁾. ويظهر من التعاريف السابقة أن العدالة شرط أساسي للاعتداد بالشهادة على أصلها، فهي معتبرة في الشهادة وشرط في قبولها والحكم بها، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾⁽⁸⁷⁾، وقوله صلى الله عليه وسلم: «فإن شهد ذوا عدل فصوموا وأفطروا»⁽⁸⁸⁾.

وأما اللفييف فيقصد به لغةً ما اجتمع من الناس من قبائل شتى، أو من أخلاط شتى، فيهم الشريف والدينى، والمطيع والعاصي، والقوي والضعيف. وفي التنزيل الحكيم: ﴿جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا﴾⁽⁸⁹⁾، أي مجتمعين مختلطين. ويقال جاءوا بلفيفهم، وجاءوا في لفييف⁽⁹⁰⁾. ويطلق اصطلاحاً «مجازاً على الوثيقة التي تبلور شهادة مجموعة من الناس

(83) المعجم الوسيط، ط4، مجموعة مؤلفين، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 1425/2004م، باب الشين، ص 144.

(84) محمد الأنصاري الرصاص، شرح حدود ابن عرفة (الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، ص 582.

(85) الحبيب بن طاهر، الفقه المالكي وأدلته، ج7، ط5، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، 1428هـ/2007م، ص 101.

(86) وهبة بن مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ط6، دار الفكر، دمشق، 1984، ص 556.

(87) سورة الطلاق، الآية 2.

(88) أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، سنن الدارقطني، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1424 هـ / 2004، كتاب الصيام، باب الشهادة على رؤية الهلال، رقم الحديث 2193.

(89) سورة الإسراء، الآية 104.

(90) المعجم الوسيط، مرجع سابق، باب اللام، ص 884.

الغالب أنهم اثنا عشر، والأسميت الشهادة بالتقليدية، بدل للفيضية، في حالة نزول عدد الشهود عن اثني عشر»⁽⁹¹⁾، والسبب في تسميتها باللفيف لاختلاط الشهود فيها واجتماعهم من طبقات مختلفة ومتعددة، فتلف وتضم للوصول إلى شهادة كاملة في النهاية⁽⁹²⁾، لذلك أطلق عليها شهادة العامة، وشهادة الكافة، كما سُميت غير الموسومين بالعدالة، لعدم توفر شرط العدالة في الشهود، كما يطلق عليها شهادة العرفية لاعتمادها على العرف القضائي⁽⁹³⁾، واللفيفية: «هي شهادة مجموعة من الأفراد بما يعلمونه بحكم المخالطة والمجاورة والاطلاع على الأحوال، فهم غير منتصبين للإشهاد بين الناس، بل سمح لهم بذلك استثناءً»⁽⁹⁴⁾.

وإذا كان الأصل في الشهادة العدل، فإنه ونظراً لتعدّد وجود العدول، وحرصاً على مصالح الناس، أخذ فقهاء المذهب المالكي - لاسيما فقهاء الأندلس والمغرب - مع بداية القرن العاشر للهجرة، يقبلون شهادة عموم الناس، للضرورة، وصيانة لحقوقهم من الضياع، فاستحدثوا نوعاً من الشهادة لا هي بشهادة العدول، ولا توافق شهادة غير العدول، اصطالحوا على تسميتها بشهادة اللفيف، وأجروا العمل بها⁽⁹⁵⁾.

فالمعتبر في شهادة اللفيف ما يحصل غلبة الظن بالصدق بأي عدد كان، وذلك موكل إلى اجتهاد القاضي بحسب ما يظهر له من القرائن، فقد تحصل غلبة الظن بالصدق بالقرائن بأربعة مثلاً، وقد لا تحصل بأربعين بقرائن الكذب⁽⁹⁶⁾، فهي إذاً شهادة مجموعة من الأشخاص يبلغ عددها اثني عشر شاهداً ليسوا منتصبين للإشهاد، على واقعة يعلمونها بالمخالطة والمجاورة والاطلاع التام على الأحوال⁽⁹⁷⁾.

فهي إذاً شهادة اثني عشر رجلاً مسلماً، غير منتصبين للشهادة، يتحملونها عن طريق الصدفة غالباً، ويؤدونها عند الحاجة إليها في حالات خاصة، وبشروط محدّدة، يتلقاها

(91) مهدي رمح، مقال مقومات شهادة اللفيف وحجيتها، منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://majlisyacoub.com/index.php>، (آخر ولوج للموقع: 4 سبتمبر 2021).

(92) عمر بن عبد الكريم الجيدي، العرف والعمل في المذهب المالكي ومفهومهما لدى علماء المغرب، مطبعة فضالة المحمدية، الرباط، المغرب، 1982، ص 497.

(93) حورية لقاط، شهادة اللفيف عند المالكية - حقيقتها وأحكامها، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في الفقه وأصوله، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2015، ص 10-13.

(94) مهدي رمح، مرجع سابق.

(95) أحمد الصابري، شهادة اللفيف وآفاقها المستقبلية، مجلة القانون والأعمال، على الموقع الإلكتروني:

www.droitentreprise.org/web/?p=189، (آخر ولوج للموقع: 6 سبتمبر 2021)

(96) أبو عيسى المهدي الوزاني، النوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى، ج 9، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971، ص 457-458.

(97) حورية لقاط، مرجع سابق، ص 25.

منهم نيابة عن القاضي، عدل أو عدلان منتصبان للشهادة طبقاً للأوضاع التوثيقية الجاري بها العمل⁽⁹⁸⁾. ويُفَرَّق البعض بين شهادة اللفيف وشهادة غير العدول، فشهادة غير العدول ظهرت عند المتقدمين، وهي شهادة جمع من الناس غير عدول يحصل بخبرهم العلم، أمّا شهادة اللفيف فهي شهادة جمع من الناس لا يحصل بخبرهم العلم، وظهرت عند المتأخرين⁽⁹⁹⁾.

الفرع الثاني

الحاجة إلى الأخذ بشهادة اللفيف وأساسها

لشهادة اللفيف أهمية بالغة في الفقه المالكي، باعتبارها من مكوّنات البيّنة الشرعية، وقد أقرّها وجرى العمل بها من قبل المتأخرين من فقهاء المالكية، كما أشرنا آنفاً حفاظاً على حقوق الناس ومصالحهم من الضياع، وذلك بتيسير الإثبات ورفع الحرج عنهم، كوسيلة لتحقيق العدل وإنهاء الخصومات⁽¹⁰⁰⁾، وقد تمّ العمل بها لسد ضرورة محتملة، عند تعذر العدول أو فقدهم، فكل موضع يتعدّر فيه حضور الشهود تجوز شهادة بعضهم على بعض من غير مراعاة للعدالة، وذلك للضرورة الداعية لذلك⁽¹⁰¹⁾، فشهادة اللفيف على هذا الوجه، إنّما عملت كما ذكرنا للضرورة، وتجنباً لإرهاق الشهود بالتنقل إلى مجلس القضاء، الذي كثيراً ما يكون نائياً عن مقر سكناهم، باعتبار أنّ بعض الحوادث قد تحدث صدفة في مكان معيّن لا عدول فيه⁽¹⁰²⁾، أخذاً بالآية الكريمة: ﴿وَلَا يُضَآرُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾⁽¹⁰³⁾.

وقد سأل قاضي الجماعة بفاس، علي بن عبد الرحمن عن أساس ومستند شهادة اللفيف بحضور مجموعة من الفقهاء، فأجاب بأنه: «لا مستند له، وإنّما هو شيء اصطلاح عليه المتأخرون، لتعدّر وجود العدول في كل وقت وكل موضع وكل نازلة»⁽¹⁰⁴⁾، كما علّق عليه الفاسي بالقول: «لا مستند له، أي لم يرد فيه نص، وإنّما عمل الناس به استحساناً وقياساً

(98) العلمي حراق، التوثيق العدلي بين الفقه المالكي والتقنين المغربي وتطبيقاته في مدونة الأسرة، ط3، مكتبة دار السلام، الرباط، 1434هـ/2013، ص 466.

(99) حورية لقاط، مرجع سابق، ص 62.

(100) المرجع سابق، ص 6.

(101) محمد البركة، فقه النوازل على المذهب المالكي، فتاوي أبي عمران الفاسي، ط1، دار أفريقيا الشرق للنشر، الدار البيضاء، 1431هـ/2010، ص 170.

(102) حورية لقاط، مرجع سابق، ص 37.

(103) سورة البقرة، الآية 282.

(104) حورية لقاط، مرجع سابق، ص 14-15.

على غيره ممّا أجزى للضرورة الداعية إلى ذلك»⁽¹⁰⁵⁾.

كذلك يقول أبو الحسن: «إنّ شهادة اللفيف على هذا الوجه، إنّما أعملت للضرورة»⁽¹⁰⁶⁾. وإضافة إلى قاعدة الضرورة، فقد عزّز الفقهاء الأخذ بهذه الشهادة بالاستناد إلى أصول أخرى، حيث قال الفاسي: «والوجوه التي لوحظت فيها الضرورة في إجازة شهادة غير العدول ممّا يصح أن تكون أصلاً لشهادة اللفيف كثيرة»⁽¹⁰⁷⁾، ومن هذه الوجوه عموم الآيات القرآنية، والمصادر التبعية مثل: القياس، والاستحسان، والمصلحة المرسلّة، وسد الذرائع، بالإضافة إلى بعض القواعد الفقهية والأصولية الأخرى كقاعدة التكليف مشروط بالإمكان، وقاعدة المشقة تجلب التيسير، وقاعدة الحرج مرفوع شرعاً، وقاعدة إذا ضاق الأمر اتسع، وقاعدة الضرورات تبيح المحظورات، وقاعدة ما أبيع للضرورة يُقدّر بقدرها، وقاعدة ما ثبت لعذر بطل بزواله⁽¹⁰⁸⁾.

وللعرف كما أشرنا أعلاه أهمية لدى المالكية، فهو أصل من أصول التشريع المعتمد عندهم، وهو لديهم: «ما استقر في النفوس من جهة العقول، وتلقته الطباع السليمة بالقبول»⁽¹⁰⁹⁾، فلكل بلد عمل يناسبه في أحواله وتصرفاته ونوازله وحوادثه، وبالتالي فعلى القاضي أو المفتي أن يكون من أهل البلد ليحكم على النازلة وهو أعلم بأعرافه، لأجل ذلك: «استحبوا في القاضي أن يكون بلدياً، ليعرف أعراف البلد وعاداته وتقاليده، ويحكم وفقها، ولا يخالفها؛ لأنّ الناس يشق عليهم الحكم بما يخالف أعرافهم وعاداتهم»⁽¹¹⁰⁾، وبالتالي فإنّ قاعدة جلب المصلحة ودرء المفسدة ترتبط بالعمل بهذه الشهادة وجوباً وعدمياً، وعليه فإنّ عمل أهل فاس مثلاً كان يختلف عن عمل أهل مراكش في اعتبار مدة الستة أشهر في شهادة اللفيف، كما سنرى، حيث إنّ أهل مراكش لم يكونوا يعتبرونها⁽¹¹¹⁾.

(105) المرجع السابق، ص 15.

(106) المرجع السابق، ص 16.

(107) المرجع السابق، ص 17.

(108) المرجع السابق، ص 40-47.

(109) عبد الكبير العلوي المدغري، ما جرى به العمل نموذج من تراثنا القضائي المغربي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1416هـ/1996م، ص 61.

(110) المرجع السابق، الصفحة ذاتها.

(111) عمر بن عبد الكريم الجيدي، مرجع سابق، ص 343.

الفرع الثالث

كيفية أداء شهادة اللفيظ:

توثيقها، وصياغتها، والاستفسار عنها

سنتناول في هذا الفرع توثيق شهادة اللفيظ أولاً، ثم صياغة وثيقة اللفيظ ثانياً، والاستفسار عن شهادة اللفيظ ثالثاً، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: توثيق شهادة اللفيظ

تتمثل شهادة اللفيظ في أن يأتي الشخص المشهود له (الطرف في النزاع) باثني عشر رجلاً مجتمعين أو متفرقين، إلى عدل منتصب للشهادة أو عدلين اثنين، بتعيين من القاضي، فيؤدون شهادتهم عنده، فيقوم القاضي بتدوين تصريحاتهم كما أدلوا بها على وثيقة لفيظية مختومة بأسمائهم، ويوضع تاريخ الشهادة، ثم يكتب أسفل الوثيقة نفسها تسجيل للقاضي الذي يثبت صحة الوثيقة، ويترك موضع اسم القاضي بياضاً، ثم يطالع القاضي بذلك في مدة لا تتجاوز الستة أشهر من تاريخ كتابته، فيكتب القاضي بخطه تحت أسماء الشهود: «شهدوا لدي من قدم لذلك بموجبه فثبت»⁽¹¹²⁾، ويضع علامته عليه في موضع البياض، ثم يضع عدلان علامتهما أسفله، شهادة على القاضي بمضمونه⁽¹¹³⁾.

ثانياً: صياغة وثيقة اللفيظ

تُصاغ وثيقة اللفيظ كالتالي: «الحمد لله، شهوده الموضوعه أسماؤهم عقب تاريخه يشهدون بمعرفتهم فلانا مثلاً معرفة تامة كافية شرعاً بالاسم والعين والنسب، بها ومعها يشهدون، شهادة الملك مثلاً، يقولون: هذا الذي في علمهم وصحة يقينهم، ومستند علمهم في ذلك المخالطة مثلاً، وبمضمونه قيّدت شهادتهم مسؤولة منهم لسائلها، في كذا، ثم يكتب أسماء الشهود هكذا: فلان ابن فلان، فلان ابن فلان إلى آخر العدد، ثم يترك سطرًا أو سطرين فارغين يكتب القاضي في الفراغ ما نصه: «شهدوا لدي من قدم ذلك بموجبه فثبت هـ. من غير نقط»⁽¹¹⁴⁾. هذا إن كان العدل هو الذي تلقى الشهادة من اللفيظ، وهذا ما جرى به العمل

(112) «ضمير شهدوا للفيظ، أي أدوا شهادتهم لدي، أي عند من قدم، أي من قدّمه القاضي لذلك، أي لسماع البيّنات بإذن خاص أو عام لموجبه، أي لموجب تقديمه لذلك لكونه عدلاً صالحاً لذلك ولضرورة استتابة القاضي إياه في ذلك لعسر مباشرة القاضي فثبت أدأؤهم وتحقق، أي أداء اللفيظ عند من ذكر، وإنما يعبرون بالثبوت هنا وفي رسم التسجيل دون الاكتفاء، ونحوه، لأن المراد بالثبوت ثبوت الأداء أو ثبوت مضمون الرسم، لكن مع واجبه الذي لا يتم بالثبوت إلا به كاليامين». انظر: العربي الفاسي، موسوعة قواعد الفقه والتوثيق، ص 242، مشار إليه لدى: حورية لقاط، مرجع سابق، ص 28.

(113) العلمي حراق، مرجع سابق، ص 483.

(114) العربي الفاسي، موسوعة قواعد الفقه والتوثيق، ص 238، مشار إليه لدى: حورية لقاط، مرجع سابق، ص 29.

كما قال نازلمه: «والعدل يكفي في سماع البينة من اللفيف فتراها بيئة»⁽¹¹⁵⁾.

أما إذا كان أداء الشهادة عند القاضي، كبعض قضاة فاس، فقد كانوا يعتمدون هذا العمل⁽¹¹⁶⁾، فإنَّ القاضي يكتب ما يلي: «أدوا لدينا فثبت، ثم يكتب العدل عقبه: الحمد لله أشهد الفقيه الأجل قاضي كذا وكذا وهو...، ويترك بياضاً بعده وهو في أول السطر لوضع القاضي علامته فيه، ثم يقول: أعزه الله بمنه وحرسها، بثبوت الرسم (الوثيقة) أعلاه لديه الثبوت التام لموجبه، شهد على إشهداه دامت كرامته بما فيه عنه وهو حفظه الله تعالى بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر، وفي كذا، ثم علامة العدول»⁽¹¹⁷⁾.

ويجب ألا يتجاوز عمر الوثيقة (شهادة اللفيف) ستة أشهر، فإذا تجاوزت المدة ستة أشهر، فإنَّ القاضي لا يخاطب⁽¹¹⁸⁾ على الوثيقة الليفية، ولا يحكم بموجبها، بل يردّها، والعلّة في تحديد مدة ستة أشهر كأقصى حدٍّ للخطاب على شهادة اللفيف، كما يظهر هو مظنة نسيانها، وبالتالي تُلغى ولا يُعتد بها من طرف القاضي ولا يخاطب عليها، لاسيما وأنّه من المقرّر فقهاً وعملاً عند الفقهاء أنّه لا يعمل بشهادة اللفيف إلا بعد استفسار شهودها.

ثالثاً: الاستفسار عن شهادة اللفيف

الاستفسار هو سؤال الشهود عمّا شهدوا به، ويُقال أيضاً الاستفصال، لكون الشهود يُفصّلون فيه ما كان مجملاً، ويُعيّنون فيه ما كان محتملاً، وتقريراً على الأداء بمحضر عدلين، ليبرأ القاضي من عهده انفراداً بالأداء باستكشاف حال الشهادة، وتحملها، بحيث تظهر للقاضي أموراً خاصةً بالنازلة ما يحتاج إلى اعتباره في تلك الشهادة ممّا عرفه صاحب النازلة ولم يعرفه القاضي، وبالتالي يعرف هذا الأخير ما يبني عليه من رد أو قبول، بشرط ألا تكون زيادة أو نقصان في الشهادة بعد الأداء عند القاضي، فذلك يؤدي إلى بطلانها، كما أنّ الاستفسار يؤدي إلى التأكيد من المكتوب، إذ يقع سهواً أو خطأً أن يكتب الكاتب ما لم يشهد به الشاهد⁽¹¹⁹⁾.

وعليه فإذا مضت فترة الستة أشهر، وطلب الاستفسار لم يمكن الطالب منه، ويشمل الاستفسار الشهود كما يشمل العدول على حد سواء، وقد ظهر العمل به في القرن الثامن

(115) عبد الرحمن الفاسي، شرح على نظم العمل، ضمن المجموع الكامل للمتون، 1880، ص 735، مشار إليه لدى: حورية لقاط، مرجع سابق، ص 31.

(116) العلمي حراق، مرجع سابق، ص 485.

(117) العربي الفاسي، مرجع سابق، ص 238، مشار إليه لدى: حورية لقاط، مرجع السابق، ص 33.

(118) أي لا يطلع عليه ولا يسجله، انظر: العلمي حراق، مرجع سابق، ص 493.

(119) حورية لقاط، مرجع سابق، ص 30.

الهجري، وكان القاضي الفشتالي هو أول من أحدث العمل به⁽¹²⁰⁾، وقد اختلف الفقهاء المتأخرون حول الحقّ في طلب الاستفسار، بحيث يرى البعض أنّه حقّ القاضي ولو لم يطلبه الخصوم⁽¹²¹⁾، ويرى آخرون أنّه من حقّ الخصم المشهود عليه⁽¹²²⁾، ويرى غيرهم أنّه حقّ لكل من القاضي والخصم معاً⁽¹²³⁾. وقد اختلف الفقهاء كذلك فيمن يباشر استفسار الشهود، أهو القاضي أم العدلان، بحيث يرى بعض الفقهاء أنّ من يباشر هذا الأمر هو القاضي⁽¹²⁴⁾، ومنهم من قال يباشره العدلان، وهو ما جرى به العمل في المغرب الأوسط والأقصى⁽¹²⁵⁾.

أمّا عن كيفية الاستفسار، فتتم من خلال استدعاء الشهود في آن واحد إلى مجلس القاضي، ليتلقى منهم العدلان بحضوره، وتكون الشهادة واحداً تلو الآخر، وتقرأ الوثيقة المقيّدة على الشهود أولاً، ثم يستفسرون عنها واحداً تلو الآخر، وتُدوّن إجاباتهم كما هي، حيث يسأل الشاهد منهم على كل فصل يتوقف تمام الشهادة عليه، وإن أسقط الشاهد فصلاً لا يكتب حتى يسأل عنه، وإن أخطأ الشاهد لا يؤاخذ وإن رجع بعضهم عن الشهادة أو امتنع عنها دون ذلك، فإذا ثبت امتناعه بطلت شهادته.

وتكتب وثيقة التلقّي كما سلف الذكر، ثم يكتبان وثيقة الاستفسار مسجلاً، فإذا كان أداء الشاهد في الاستفسار مخالفاً لشهادته الأولى، سقطت الشهادتان الأولى والثانية معاً، والمعتبر في المخالفة هو الاختلاف في المعنى وليس اللفظ، أمّا إن وافق أداءه الأول أداءه الثاني فثبتت الشهادة⁽¹²⁶⁾، ويجوز الجمع بين أداء الشهادة والاستفسار في آن واحد، ويجوز أن يفصل بينهما زمن⁽¹²⁷⁾.

(120) محمد بن أحمد الفاسي، فتح العليم الخلاق في شرح لامية الزقاق، ط1، دار الرشد الحديثة، الدار البيضاء، 1429هـ/2008م، ص 291.

(121) حورية لقاط، مرجع سابق، ص 32.

(122) أحمد بن يحيى الونشريسي، المنهج الفائق، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 1426هـ/2005م، ص 382.

(123) محمد بن أحمد الفاسي، مرجع سابق، ص 290.

(124) أحمد بن يحيى الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل أفريقية والأندلس والمغرب، ج10، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية ودار الغرب الإسلامي، الرباط، 1401هـ/1981م، ص 170.

(125) أحمد بن يحيى الونشريسي، مرجع سابق، ص 73.

(126) حورية لقاط، مرجع سابق، ص 35.

(127) العربي الفاسي، موسوعة قواعد الفقه والتوثيق، ص 244، مُشار إليه لدى: حورية لقاط، مرجع سابق، ص 35.

الفرع الرابع

شروط وضوابط العمل بشهادة اللفيظ

أحاط فقهاء المالكية المتأخرون شهادة اللفيظ بعدة ضوابط⁽¹²⁸⁾، بحيث يشترط في شهادة اللفيظ شروط عامة تنطبق على كل الشهادات، وأخرى خاصة باللفيظ، ومنها ما يلي:

- (1) عدم توافر العدول في الزمان والمكان والواقعة موضوع الشهادة⁽¹²⁹⁾.
- (2) اشتراط عدد محدّد من شهود اللفيظ باعتبار الكثرة والقول الراجح في ذلك أنّ عددهم اثنا عشر شاهداً⁽¹³⁰⁾.
- (3) سلامة الشهود من جرحة الكذب، والسّفه، وأوصاف الرذيلة⁽¹³¹⁾.
- (4) توّسم المروءة في الشهود واختيار الأمثل فالأمثل⁽¹³²⁾.
- (5) سلامة الشهود من التهمة، وذلك بانتفاء العداوة مع المشهود عليه، أو الصداقة الخاصة مع المشهود له، وكذلك القرابة، فلا يجوز أن يكون الشاهد من أقرباء المشهود له، وهو شرط عام في الشهادة⁽¹³³⁾.
- (6) ألا يتمّ الإشهاد في شيء اعتاد الناس توثيقه لدى العدول، فلا يجوز مثلاً شهادة البدوي على الحضري، فلا تقبل شهادة اللفيظ منهم، أي لا يصح ترك شهادة أهل البلد من الحضري، وطلب شهادة أهل البادية لريبة في الأمر، ولأنّ العادة عند الناس إشهاد أهل الموضوع⁽¹³⁴⁾.
- (7) الذكورة: فشهادة اللفيظ تقبل من اثني عشر رجلاً كما سبق الذكر، وقد قال محمد بن إبراهيم الدكالي عن ذلك: «لا يقضى بشهادة اللفيظ من النسوة وإن كن مائة، وإنّما يقضى بشهادة من زكي منهن في المال وما يؤوّل إليه»⁽¹³⁵⁾.

(128) حورية لقاط، مرجع سابق، ص 49-56.

(129) محمد العربي الفاسي، شهادة اللفيظ، مركز إحياء التراث المغربي، دار الثقافة والطباعة للنشر، الرباط، 1408هـ/1988م، ص 16.

(130) عبد الرحمن الفاسي، شرح على نظم العمل، مرجع سابق، ص 735.

(131) أبو عيسى المهدي الوزاني، مرجع سابق، ص 459.

(132) محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ/2003م، ص 332.

(133) أبو عيسى المهدي الوزاني، مرجع سابق، ص 431.

(134) حورية لقاط، مرجع سابق، ص 55-56.

(135) أبو عيسى المهدي الوزاني، مرجع سابق، ص 446.

أمّا مجالات العمل في شهادة اللفييف، فقد اقتصر العمل ابتداءً بها على الأموال (عقود الأموال: كالبيع والإيجارات والحيازات والاستحقاق، ونحوه)⁽¹³⁶⁾، وبمرور الزمن اتسع العمل بها فشمّل النكاح والطلاق والرضاع والتسفيه والترشيد وغير ذلك⁽¹³⁷⁾، أمّا في الدماء فقد اختلف الفقهاء في مدى قبول شهادة اللفييف بها، فالبعض يرى أنّ شهادة اللفييف لا تعتبر ولا يُعمل بها في الدماء وهو القول المشهور⁽¹³⁸⁾، والبعض الآخر يجيز العمل بها، حيث جرى العمل بفاس على قبول شهادة اللفييف في كل الأمور، ومنها جواز شهادة اللفييف في الدماء، فثبتت بها الدم، ويقتص بها من القاتل، إذا بلغ اللفييف اثني عشر فأكثر⁽¹³⁹⁾، ويرى آخرون أنّ شهادة اللفييف لوث (أي إمارة يغلب على الظن صدق المدعي للقتل به)⁽¹⁴⁰⁾ يوجب القسامة دون غيرها⁽¹⁴¹⁾.

- (136) محمد بن أحمد الفاسي، فتح العليم الخلاق في شرح لامية الزقاق، مرجع سابق، ص 293.
- (137) عمر بن عبد الكريم الجيدي، مرجع سابق، ص 502، انظر: حورية لقاط، مرجع سابق، ص 56-57.
- (138) علي عبد السلام التسولي، بهجة في شرح التحفة، ج2، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ/1998م، ص 515.
- (139) المرجع السابق، ج1، ص 113.
- (140) محمد المهدي الوزاني، النوازل الصفري المسماة المنح السامية في النوازل الفقهية، ج4، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، 1412هـ/1992م، ص 374.
- (141) القسامة هي أيمان يحلفها أولياء المقتول، انظر مجالات العمل في شهادة اللفييف لدى: حورية لقاط، مرجع سابق، ص 56-60.

المبحث الثالث

تقييم النظريات المرتبطة بأصل نشأة نظام هيئة المحلفين

عرضنا فيما سبق النظريات الغربية ومدى ارتباطها بنظام هيئة المحلفين، كما سلطنا الضوء على نظام شهادة اللفيظ وفقاً للفقهاء المالكي والمعمول به ما بين القرن الثامن والحادي عشر الميلادي، وما زال يُعمل به في بعض دول المغرب العربي، فما النظرية الأكثر ارتباطاً بنظام هيئة المحلفين الإنجليزي التقليدي والذي ظهر في القرن الثاني عشر الميلادي؟ نجيب عن هذا التساؤل من خلال بيان القواعد التي يقوم عليها نظام هيئة المحلفين الإنجليزي أعلاه، ومن ثم مقارنته بالقواعد التي تقوم عليها النظريات السابقة.

المطلب الأول

القواعد التي يقوم عليها نظام هيئة المحلفين الإنجليزي التقليدي

- يقوم نظام هيئة المحلفين الإنجليزي والذي ظهر في القرن الثاني عشر الميلادي على عدة عناصر أهمها ما يلي:
- عدد أعضاء هيئة المحلفين الإنجليزية كأصل عام يتكوّن من اثني عشر عضواً⁽¹⁴²⁾.
 - يتم اختيار أعضاء هيئة المحلفين من الحي أو الأحياء القريبة من مكان وقوع الحدث، وبالتالي فهم على علم ودراية بالحقائق وهذه مسألة ضرورية في الوصول للحكم.
 - على كل محلف أن يقسم على قول الحق، وألاً يتغاضى عن الحقيقة بأي صورة، ومن ثم عليهم بعد تمحيصهم للأدلة والحقائق التي تمّ طرحها أن يصلوا إلى قرار في القضية المنظورة.
 - يجب أن يكون قرار هيئة المحلفين في القضية وبعد التمحيص جماعياً، أي متفقاً عليه بين جميع أعضاء الهيئة، وفي حال مخالفة البعض يتم إيجاد آخرين يحلون

(142) Bigelow, supra note 55, pp. 258-259.

- محلّمهم لتحقيق الإجماع على القرار⁽¹⁴³⁾.
- أعضاء هيئة المحلفين يشهدون ويتوصلون إلى حكم في القضية بناءً على وقائع وأحداث سمعوها أو شهدوها بأنفسهم، أو من خلال شهادات آبائهم التي أخطروهم بها في ظروف تجعلهم يؤمنون بها كأنهم سمعوها أو رأوها بأنفسهم⁽¹⁴⁴⁾.
 - قرار هيئة المحلفين في القضية هو قرار نافذ ويجب على قاضي المحكمة الالتزام به، والسبيل الوحيد لإلغاء هذا القرار أو العدول عنه كان من خلال إجراء ما يسمى بالكونفيكتو Convicto أي الطعن بنزاهة جميع هيئة المحلفين الاثني عشر أمام هيئة محلفين كبرى مكوّنة من أربعة وعشرين عضواً والحكم بالفعل بعدم نزاهتهم، أي بالكذب تحت القسم، ومع ذلك فإنّ قاضي المحكمة في هذه الحالة لا يصدر حكماً في هذه القضية، وإنما الذين يصدرون الحكم هم أعضاء هيئة المحلفين الأخيرة والمشكّلة من أربعة وعشرين عضواً.
 - يقوم أعضاء هيئة المحلفين بكشف الحقيقة والتوصل إلى قرار في القضية وفقاً للوقائع والأدلة المطروحة، وبالتالي يجب على هؤلاء الأعضاء أن يكونوا على علم بالقواعد القانونية التي تتعلّق بالقضية وبقائعها والأدلة المحيطة بها حتى يتمكنوا من اتخاذ القرار الصحيح⁽¹⁴⁵⁾.
 - يجب أن يتمتع أعضاء هيئة المحلفين بالحرية والاستقلالية، فلا تمارس عليهم أي ضغوط، كما يجب أن يكونوا محايدين وتتوافر فيهم النزاهة، ولا يكون لأيّ منهم مصلحة مع أي طرف من أطراف الدعوى، ولا يجوز لأطراف الخصومة التحدث إلى هيئة المحلفين وتقديم الوثائق، وكان على هيئة المحلفين أن يتوصلوا إلى قرار خلال خمسة عشر يوماً.
 - الهدف من هيئة المحلفين هو أن يتم فض القضية والنزاع المدني بين أطرافه من قبل المواطنين المدنيين العاديين أنفسهم، وذلك كوسيلة لإشراك الشعب في تحقيق العدالة⁽¹⁴⁶⁾.

(143) Maximus A. Lesser, The Historical Development of The Jury System, 113 (William S. Hein & Co. 1992) (1894).

(144) Caenegem, supra note 52, pp. 34-35; see also Bigelow, supra note 55, p. 335.

(145) Caenegem, Ibid.

(146) Caenegem, supra note 71, p. 102.

- استدعاء هيئة المحلفين أصبح يتم بأمر قضائي باسم الملك، وبالتالي لم يعد الاشتراك في الهيئة اختيارياً⁽¹⁴⁷⁾.
- إنَّ البدء في إجراءات الدعوى، وبالتالي الخضوع للمحاكمة والتقاضى من خلال هيئة محكمين ورغم إلزاميته، هو أمر يرجع إلى المدعي الذي يطلب البدء بإجراءات ذلك ويده الأمر القضائي، وأمر التقاضي هذا يمنح من المكاتب الرسمية مقابل رسم معين لجميع المدعين الذين يتظلمون من سلب حقوقهم أو الاعتداء عليها⁽¹⁴⁸⁾.

المطلب الثاني

المقارنة بين نظام هيئة المحلفين الإنجليزي

وبعض الأنظمة الإنجليزية المشابهة

عرضنا أعلاه العناصر التي تحدّد الطبيعة الفريدة لنظام هيئة المحلفين الإنجليزية التقليدية والتي أنشأها الملك هنري الثاني في القرن الثاني عشر الميلادي⁽¹⁴⁹⁾، فإلى أي مدى يتشابه هذا النظام مع نظامين آخرين كان معمولاً بهما من قبل في الجزيرة الإنجليزية، وهما نظام التحقيق الملكي Royal Inquest ونظام الاعتراف أو التحقيق الشعبي Public Recognition؟ وإلى أي مدى يتشابه نظلم المحلفين الإنجليزي أعلاه مع نظام شهادة اللفيف الإسلامي؟

الفرع الأول

مقارنة هيئة المحلفين بنظام

التحقيق الملكي Royal Inquest

يتميّز نظام التحقيق الملكي Royal Inquest والذي كان معمولاً به قبل تطبيقات الملك هنري بأنه يستدعي مجموعة من الناس تقسم على القيام بنظر النزاع وإعطاء حكم فيه، إلا أنّ هذه المجموعة بالتأكيد لم يكن عددها الثابت اثني عشر عضواً كما في هيئة

(147) Ibid.

(148) Caenegem, supra note 71, pp. 402-403; James Bradley Thayer, supra note 28, p. 55.

(149) John A. Makdis, supra note 5, p. 1685.

المحلفين أعلاه، بل يختلف العدد من هيئة إلى أخرى⁽¹⁵⁰⁾، كما أنّ الهيئة في نظام التحقيق الملكي كان مفروضاً عليه وفقاً للإرادة الملكية أن تصدر قراراً في المسألة المطروحة، إلا أنّ القرار لم يشترط فيه الإجماع كما هو معمول به في نظام هيئة المحلفين الإنجليزي سابق الذكر، كما أنّ أعضاء الهيئة في نظام التحقيق الملكي كان يفترض فيهم أن يشهدوا وفقاً لما رأوه أو سمعوه، إلا أنّ شهادتهم هذه ليست ملزمة للقاضي كما هو مفترض في نظام هيئة المحلفين أعلاه.

كما أنّ الغرض من الإجراء القضائي في نظام التحقيق الملكي هو إثبات الحقائق المتعلقة بالقضية فقط، فالخصومة هنا ليست بين أشخاص عاديين، وإنما فرضت بإرادة ملكية أو سلطة عليا للحصول على معلومات حول القضية وهو ما يعكس الإدارة أو الحكومة الرشيدة⁽¹⁵¹⁾، أي أنّ أساس نظام التقاضي هذا والبدء في الإجراءات إنما يقوم على أمر ملكي وليس على أساس كونه حقاً للمدعى كما في نظام هيئة المحلفين، ويستشف ممّا سبق أنّه على الرغم من وجود بعض التشابه بين نظام هيئة المحلفين الإنجليزي التقليدية ونظام التحقيق الملكي إلا أنّ الاختلاف كبير بين النظامين⁽¹⁵²⁾.

الفرع الثاني

مقارنة هيئة المحلفين بنظام التحقيق

والمحاكمات الشعبية Public Recognition

كذلك يتميز نظام هيئة المحلفين الإنجليزي التقليدي (في ظل عهد الملك هنري الثاني) عن نظام التحقيق والمحاكمات الشعبية Public Recognition بأمر عديدة منها أنّ هذا النظام الأخير، وإن كان يعتمد بالفعل على هيئة يتم اختيارها من قبل الجيران، أي من أهل الحي الذي وقعت به الحادثة أو لديهم علم بالمسائل المتعلقة بالنزاع، إلا أنّ حجم هذه الهيئة وعدد أعضائها ليس ثابتاً، بل قد يختلف من قضية إلى أخرى⁽¹⁵³⁾، كما أنّ هذه الهيئة لم يكن من المطلوب منها أن تصدر حكماً وتصل بالوقائع المطروحة، لأنّ اختيارها كان يتمّ من خلال أطراف النزاع، وبالتالي فإنّ دورهم كان قريباً أكثر من العمل الاستشاري⁽¹⁵⁴⁾.

(150) Bigelow, supra note 55, pp. 258-259.

(151) Caenegem, supra note 71, p. 62.

(152) John A. Makdis, supra note 5, p. 1686.

(153) Caenegem, supra note 71, p. 76.

(154) Ibid, p. 77.

كما أنّ قرارهم في المسائل المطروحة لم يكن يفترض فيه الإجماع، بل إنّ الأدلة تثبت أنّ القضايا التي تمّت وفق هذا النظام في الفترة ما بين 1182-1183م، كان يكفي فيها بقرار الأغلبية⁽¹⁵⁵⁾، كما أنّ حكم الهيئة وفقاً لنظام التحقيق أو المحاكمات الشعبي لم يكن مفترضاً فيه النفاذ، أي ملزماً بذاته، وإنّما كان النفاذ نتيجة لموافقة واختيار طرفي النزاع، أو نتيجة لقرار المحكمة نفسها، أي متضمناً موافقة قاضي المحكمة التقليدي على هذا الحكم⁽¹⁵⁶⁾، كما أنّه وعلى الرّغم من أنّ التقاضي وفقاً لهذا النظام (نظام التحقيق أو المحاكمات الشعبي) والتوصل إلى حقيقة الوقائع وإثباتها كان يتمّ بين أشخاص عاديين، إلاّ أنّ البدء بتلك الإجراءات كان يتطلّب صدور أمراً قضائياً، كما أنّ اختيار أعضاء هيئة المحلفين من قبل أطراف النزاع في هذا النظام لم يكن يعتبر حقاً ثابتاً لهم⁽¹⁵⁷⁾.

ومن خلال المقارنة السابقة نرى أنّ نظام هيئة المحلفين التقليدي والذي ظهر بالقرن الثاني عشر يختلف عن النظامين أعلاه من خلال عدة أمور مشتركة أهمها ما يلي: إنّهُ في كلا النظامين لا يشترط أن يكون عدد أعضاء الهيئة اثني عشر شخصاً، كما أنّ القرار الذي تتخذه الهيئة في كلا النظامين لا يشترط فيه الإجماع، كما أنّ هذا القرار وكأصل عام لا يعتبر نافذاً ولا ملزماً لقاضي المحكمة إلاّ بشروط، ويضاف إلى ذلك أنّ التقاضي من قبل الهيئة وفقاً للنظامين السابقين لا يعتبر حقاً مستقراً يتمتع به أطراف الخصوم، وإنّما يتم بناءً على أمر وإرادة ملكية خالصة، وكل هذه الفروقات تجعل من ارتباط أي من النظامين أعلاه مع نظام هيئة المحلفين الإنجليزي التقليدي أمراً بعيداً⁽¹⁵⁸⁾.

المطلب الثالث

مقارنة هيئة المحلفين بنظام التقاضي

في الإمبراطورية اليونانية القديمة

رأينا فيما سبق أنّ بعض الباحثين يعتقد أنّ نظام التقاضي في الإمبراطورية اليونانية القديمة، والذي ظهر في القرن السادس قبل الميلاد، كان هو حجر الأساس لنظام هيئة المحلفين التقليدي، وأنّه ظهر مجدداً وتطوّر ليخدم النظام الإنجليزي⁽¹⁵⁹⁾، حيث تمثل في

(155) Ibid.

(156) Ibid, p. 76.

(157) Ibid, pp. 56, 69, 71, 76, 86; John A. Makdis, supra note 5, pp. 1686-1678.

(158) Caenegem, supra note 71, p. 103.

(159) Tumanov, supra note 27, p. 4159.

إنشاء هيئة أو محكمة قضائية يُطلق عليها الهليايا Heliaia لها حق النظر في المخالفات الجنائية، إلا أنه يُلاحظ وجود اختلافات كبيرة بين هذا النظام الأخير ونظام هيئة المحلفين الإنجليزية التقليدية، فعدد أعضاء هيئة المحلفين الإنجليزية التقليدية هو اثنا عشر عضواً، بينما تتكوّن هيئة أو محكمة الهليايا Heliaia من ستة آلاف عضو، كما تُقسّم المحكمة إلى عشرة مجالس قضائية (دوائر)، وكل دائرة تضم خمسمئة عضو ويبقى الأعضاء الباقون احتياطاً، ويتم توزيع القضايا بين هذه المجالس.

كما أنه من المفترض في نظام هيئة المحلفين الإنجليزي أنّ لكل مواطن الحقّ في أن يرفع دعواه أمام الهيئة، أمّا في النظام الروماني فإنّ هذا الحقّ يكون فقط للمواطنين الأحرار دون غيرهم، كذلك يختلف نظام هيئة المحلفين الإنجليزي عن النظام الروماني أعلاه في كيفية الوصول إلى الحكم، ففي النظام الأخير لا يشترط الإجماع، وإنّما يتم الوصول للحكم من خلال إلقاء الحجارة في صندوق مخصّص لذلك، بحيث يتم، وقبل عملية التصويت، منح كل عضو حصتين إحداهما بيضاء والأخرى سوداء ومثقوبة، حيث يعني إلقاء الحصة البيضاء البراءة وتعني الحصة السوداء الاتهام⁽¹⁶⁰⁾.

وبالتالي، فإنّ نتيجة الحكم تكون بالأغلبية، بينما في نظام هيئة المحلفين الإنجليزي التقليدي يُشترط الإجماع في القرار، ولعلّ أكبر انتقاد يمكن أن يُوجّه إلى هذه النظرية هو البعد الزمني، أي الفترة الزمنية الطويلة ما بين النظام الروماني ونظام هيئة المحلفين الإنجليزي التقليدي، فبينما ظهر النظام الروماني في القرن السادس قبل الميلاد، نجد أنّ الفكرة التقليدية لنشأة هيئة المحلفين الإنجليزية ترتبط بالملك هنري الثاني في القرن الثاني عشر بعد الميلاد، أي بعد ثمانية عشر قرناً، وهي فترة زمنية طويلة جداً تدحض إمكانية الربط بينهما، كما أنّ أصحاب النظرية أعلاه لم يثبتوا هذا الربط، ولم يُقدّموا دليلاً على وجوده أو تطوّره خلال تلك الفترة الطويلة.

المطلب الرابع

مقارنة نظام هيئة المحلفين الإنجليزية بنظام

شهادة اللّيف في الفقه المالكي

هناك مؤشرات وأدلة جوهريّة على أنّ نظام هيئة المحلفين أساسه وجذوره تعود للثقافة الإسلامية، فطالما استغرب المؤرخون القانونيون الفروق الجذرية الواسعة بين منظومة

(160) Ibid, p. 4158.

القانون العام الإنجليزي Common Law، والذي يُشاع أنّ منشأه إنجلترا والذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى التي تأثرت بهما، ومنظومة القانون المدني Law Civil الذي تتبناه بقية الأنظمة في أوروبا والدول العربية⁽¹⁶¹⁾، والذي تعود جذوره إلى «القانون الروماني»⁽¹⁶²⁾، ويُعتقد أنّ الفقه الإسلامي وخصوصاً المذهب المالكي كان له دور كبير في نشأة وبناء القانون الإنجليزي، حيث يؤكد أصحاب هذه النظرية أنّ ذلك قد تمّ من خلال النورمنديين.

فقبل الغزو النورمندي لبريطانيا عام 1066م، قام النورمنديون باحتلال جزيرة صقلية في جنوب إيطاليا في 1061م، وكانت هذه الجزيرة مسلمة مالكية المذهب (حينها)، حيث وجد النورمان في صقلية حضارة إسلامية مزدهرة تُطبّق فيها قواعد الشريعة الإسلامية، ولذلك كان من السهل أن يتأثروا بها وتنقل إلى إنجلترا في الفترة التي كان القانون العام الإنجليزي Common Law في فترة التكوين⁽¹⁶³⁾، وقد عُرف عن الملك النورمندي حينئذ احتضانه واحترامه للحضارة الإسلامية ورعايته لعلماء المسلمين فيها، وعليه فقد تأثر النورمنديون بهذه الحضارة وخصوصاً المبادئ القانونية المعمول بها لحل النزاعات بين الأفراد، وقاموا بنقل هذه القواعد معهم إلى إنجلترا وطبقوها، ممّا أسهم في تشكّل القانون الإنجليزي المعاصر⁽¹⁶⁴⁾.

ولعلّ من أسباب هذا الاستنتاج أوجه الشبه الكبير بين القانون الإنجليزي والفقه الإسلامي، والذي يكمن في العديد من الأمور أهمّها ما يلي: إنّ القاضي الإنجليزي يعتمد في إصدار حكمه على السوابق القضائية، أي أحكام القضاة الذين سبقوه وقاموا بالفصل بالمنازعة في حالات مشابهة للحالة التي هو بصدد الحكم فيها، وهذا الأسلوب يشبه إلى حد كبير «القياس» في الفقه الإسلامي، ومن ضمن ذلك «الاستحسان»، كما أنّ قانون الشراكة المحدودة العصري فيه شبه كبير لقواعد «القراض» و«المضاربة» في الفقه الإسلامي، كما

(161) انظر الفرق ما بين نظام التقاضي التقليدي ونظام التقاضي عبر هيئة المحلفين، في بداية هذه الدراسة.

(162) انظر: عبد الله أحمد سياري، هل هناك علاقة بين الفقه الإسلامي والقانون الإنجليزي؟ http://www.adencollege.info/Is_there_a_relationship_between_Islamic__Eng_law_arabic.pdf

آخر دخول: 4 أكتوبر 2021 الساعة 11:48 مساءً.

(163) برهام محمد عطا الله، تأثير الفقه الإسلامي على تكوين القانون الإنجليزي، المدونة الإلكترونية حوار على الموقع التالي:

<http://www.alhiwartoday.net/node/1493>، آخر دخول: 4 أكتوبر 2021 الساعة 11:48 مساءً

(164) المرجع السابق.

أنَّ العقود في القانون الإنجليزي فيها من القواعد ما يوازي «الإقالة» و«استحالة التنفيذ» و«الآفات السماوية» المعمول بها في الفقه الإسلامي⁽¹⁶⁵⁾.

كما أنَّ نظرية العقد ودعوى الاستحقاق الخاصة بحماية الحيابة والملكية أساسها قواعد الفقه الإسلامي، بل ذهب بعض الدراسات إلى أنَّ نظام الترسْت Trust قد نُقل من نظام الوقف الإسلامي، وأنَّ نظام تدريس القانون الإنجليزي من خلال نزل المحكمة أو مدارس القانون Inns of Court بلندن ليس إلا تطبيقاً لنظام المدارس الملحقة بالمساجد الكبرى التي تخصصت في تدريس المذاهب الفقهية الإسلامية، كما أنَّ النظام القائم على السوابق وتحليل الوقائع ليس إلا تطبيقاً لنظم الفتوى وقواعد الجدل والمناظرات وأساليب أصول الفقه الإسلامي⁽¹⁶⁶⁾.

وبناءً على ما تقدّم، يُعتقد أنَّ نظام هيئة المحلفين المعاصر أساسه أيضاً الفقه الإسلامي، وبالتحديد نظام شهادة اللفي في الفقه المالكي، والذي كان معمولاً به في صقلية ما بين القرنين الثامن والحادي عشر الميلاديين، بل ويؤكد الكاتب القانوني المعروف جون مقدسي John Makdis أنَّ هناك مؤشرات وأدلة تثبت أنَّ ارتباط الثقافة الإسلامية بهيئة المحلفين الإنجليزية التقليدية، والتي ظهرت في القرن الثاني عشر الميلادي أكبر وأقوى من ارتباطها بالنورمانيين أو الأنجلوسكسونيين⁽¹⁶⁷⁾.

(165) Edward Pocock (1604- 1691) <http://www.berkshirehistory.com/bios/epococke.html>; Makdisi 1999, p. 1704; Weeramantry 1997, p. 134; Judge Weeramantry, Christopher G. (1997), Justice Without Frontiers; Tom Leoni (2010), "Judicial Duel in Sixteenth-century Italy", in In the Service of Mars: Proceedings from the Western Martial Arts Workshop 1999–2009, Volume I (Ed. Mele, Gregory), Freelance Academy Press, ISBN 978-0-9825911-5-4 5.; Justice, medieval style The case that 'trial by ordeal' actually worked http://www.boston.com/bostonglobe/ideas/articles/2010/01/31/just_ice_medieval_style/; Boisard, I A. "On the Probable Influence of Islam on Western Public and International Law", International Journal of Middle East Studies 1980 11(4): 429-50.; Is English law related to Muslim law? http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/magazine/7631388.stm.; Gaudi-osi, Monica M. (1988), "The Influence of the Islamic Law of Waqf on the Development of the Trust in England: The Case of Merton College", University of Pennsylvania Law Review 136 (4), pp. 1231-1261 , Hudson, A. (2003), Equity and Trusts (3rd ed.), Cavendish Publishing); Jairus Banaji (2007), "Islam, the Mediterranean and the rise of capitalism", Historical Materialism.; Some Notes from the History of Islamic Maritime Law <http://www.scribd.com/doc/22306176/Islamic-Maritime-Law>.

انظر كذلك: عبد الله أحمد سياري، هل هناك علاقة بين الفقه الإسلامي والقانون الإنجليزي؟، مرجع سابق.

(166) برهام محمد عطا الله، مرجع سابق.

(167) John A. Makdisi, supra note 5.

فوفقاً لنظام شهادة اللفييف لا يمكن للقاضي أن يصدر الحكم من دون هذه الشهادة، فهي تعتبر دليل إثبات ضروري للحكم في الواقعة، وكذلك في نظام هيئة المحلفين التقليدي يُعتبر وجود أعضاء هيئة المحلفين ضرورياً للوصول إلى الحكم في الدعوى⁽¹⁶⁸⁾، وكما في نظام هيئة المحلفين الإنجليزية التقليدية، يجب أن تتوافر شروط وصفات معينة في شهود اللفييف، ومنها عدم الانحراف والعدالة والصدق وعدم الكذب، وكذلك يشترط ألا يكون الشهود من أقرباء أطراف النزاع وغيرها من الشروط الأخرى.

كما أنه يتم اختيار الشهود من أهل البلد، أي من جيران الخصوم أو أهل المكان (المجتمع) الذي وقعت به الحادثة، ممّن لهم علم بالوقائع، وهي ذات الشروط التي يجب توافرها في شهود اللفييف، وكذلك يتشابه نظام هيئة المحلفين الإنجليزية مع نظام شهادة اللفييف المالكية في أنّ عدد أعضاء الهيئة التي تمثل للشهادة يجب ألا يقل عن اثني عشر عضواً⁽¹⁶⁹⁾، يُضاف إلى ذلك أنّ كلا النظامين يشترط فيهما أن يقوم أعضاء هذه الهيئة بالقسم أمام القاضي على قول الحقّ عمّا سمعوه أو شاهدوه من وقائع⁽¹⁷⁰⁾.

يُضاف إلى ذلك أنّ في كلا النظامين يعتبر القيام بتقديم الشهادة حقاً يتمتع به الأفراد وبنفس الوقت واجباً عليهم كمسؤولية مجتمعية، فلا يجوز كتمان الشهادة في حال طلبها أو الحاجة إليها، كما أنّ الشهادة في كلا النظامين تعتبر ملزمة للقاضي، ويجب عليه أن يأخذ بها ويحكم بناءً عليها متى ما توافرت شروطها ولم يتم نفيها أو ردها⁽¹⁷¹⁾، ويشترط في نظام شهادة اللفييف أن يتوافق الاثنا عشر شخصاً على ذات الشهادة، أي أن يكون هناك إجماع عليها، وهو ما يتحقق كذلك في نظام هيئة المحلفين الإنجليزية التقليدية.

وقد يظهر الاختلاف بين نظام هيئة المحلفين الإنجليزي أعلاه مع نظام شهادة اللفييف بوجود شخص يسمّى الـ Sheriff، وهو المسؤول عن استدعاء المحلفين، وتكوين الهيئة بناءً على أمر قضائي، بينما في نظام شهادة اللفييف لا وجود لهذا الشخص أو الوظيفة، فكل طرف في النزاع مسؤول عن استدعاء الشهود الخاصين به⁽¹⁷²⁾، إلا أنّ ما يُفرب النظامين من بعضهما بعضاً في هذه المسألة أنّ الـ Sheriff حقيقةً لم يكن هو من يختار أعضاء الهيئة، ولكنّه مسؤول عن استدعائهم أي جمعهم، وأنّ هناك أدلة على وجود قضايا في

(168) Louis Milliot, Introduction A L'etude Du Droit Musulman, 636 (1953), pp. 731-732.

(169) John A. Makdis, supra note 5, pp. 1688-1690.

(170) Ibid, pp. 1690-1691.

(171) Ibid, pp. 1691-1693.

(172) Ibid, p. 1695.

بداية القرن الثالث عشر في إنجلترا تمّ السماح فيها لأطراف النزاع باختيار محلفيهم⁽¹⁷³⁾. كذلك ينفرد نظام شهادة المحلفين الإنجليزية أعلاه بوجود هيئة محلفين واحدة، بينما في نظام شهادة المحلفين هناك هيئتان من شهود الليف، أي هيئة لكل طرف في النزاع، إلا أنّ ما يُقرّبه من النظام الإنجليزي في الإثبات أنّ القاضي في نظام شهادة الليف حقيقةً لم يكن يحكم إلاّ من خلال هيئة واحدة من الليف، فهو يقيم الشهادتين المتضادتين من الهيئتين ويصدر حكمه وفقاً للشهادة التي يقتنع بها ويراهما أقرب للحقيقة، وبالتالي فهو حقيقةً يحكم وفقاً لشهادة هيئة واحدة⁽¹⁷⁴⁾.

ولعلّ الاختلاف البيّن بين النظامين يتمثّل في كيفية بدء إجراءات التقاضي، حيث يشترط النظام الإنجليزي لبدء الإجراءات أن يتحصّل المدّعي على أمر قضائي ملكي يتمّ من خلاله دعوة وتشكيل هيئة المحلفين⁽¹⁷⁵⁾، ذلك أنّ نقل اختصاص نظر النزاع من المحاكم العادية إلى المحاكم الملكية التي تطبّق نظام هيئة المحلفين الإنجليزي التقليدي أو نظام الأسيزز Assizes⁽¹⁷⁶⁾ يحتاج إلى أمر ملكي، بينما يتميّز النظام القضائي الإسلامي بوحدة المحاكم ولا يشترط لبدء إجراءات شهادة الليف المالكية هذا الأمر⁽¹⁷⁷⁾.

كما أنّ من الاختلافات الواضحة بين النظامين أنّ هيئة المحلفين الإنجليزية كان يُفترض فيها أن تصدر حكماً في القضية المطروحة، بينما شهود الليف لا يُفترض فيهم إصدار حكم في القضية المطروحة، وإنّما تكون شهادتهم ضرورية يعتمد عليها قاضي الموضوع في صدور الحكم. كما أنّه يشترط في شهود الليف الاثني عشر أن يكونوا رجالاً، بينما لم تشر الدراسات التي تمّت وتقارن بين النظامين إلى وجوب توافر هذا الشرط في أعضاء هيئة المحلفين الإنجليزية التقليدي والمطبق في القرن الثاني عشر الميلادي، وبالتالي يُعتقد أنّه من الممكن أن يكونوا نساءً أو رجالاً.

(173) Caenegem, supra note 71, p. 497.

(174) John A. Makdis, supra note 5, p. 1695.

(175) Caenegem, supra note 71, pp. 261-261.

(176) يُقصد بهذا النظام والذي تزامن تطبيقه مع نظام هيئة المحلفين في القرن الثاني عشر في عهد الملك هنري الثاني، المحاكم والتي كانت تعقد في إنجلترا وويلز لحل المنازعات المدنية والجنائية، وفي عام 1972 تمّ حل هذه المحاكم وتحويل اختصاصها في نظر المنازعات المدنية إلى المحكمة العليا (the High Court)، والاختصاص بنظر المنازعات الجنائية إلى محكمة التاج (the Crown Court). انظر: John A. Makdis, supra note 5, pp. 1649-1695.

(177) Ibid, 1649-1695.

إلا أنه حقيقةً وعلى الرغم من وجود هذه الاختلافات البسيطة بين النظامين، فإنه لا يمكن إغفال التشابه والتقارب الكبير جداً بينهما، فالتقارب بين نظام شهادة الليف ونظام هيئة المحلفين يكمن في غالبية العناصر والشروط، وفي قرب الفترة الزمنية في التطبيق، إضافةً إلى الأدلة التي سبق ذكرها عند الحديث عن تأثير الفقه الإسلامي في تشكيل القانون العام الإنجليزي، فكل هذه الأدلة مجتمعةً تجعل نظام هيئة المحلفين الإنجليزي أساسه وجذوره نظام شهادة الليف في الفقه الإسلامي.

ويجب التأكيد على أنه لا يشترط التطابق التام بين النظامين حتى يتم ربطهما ببعضهما ببعض، فكل مجتمع نظامه وعاداته وطريقة عيشه، وبالتالي لا يمكن تطبيق النظام الأصلي كما هو في بيئة ومجتمع مختلف، وإنما يتم إدخال بعض التعديلات عليه ليتوافق مع خصوصية هذا المجتمع وهذا ما حدث بالفعل، والدليل على ذلك أن ما يحدث موجود ومطبّق في وقتنا المعاصر، حيث تتبنى الدول أنظمة قانونية معينة لكنها تُعدّل فيها ليتناسب مع متطلباتها، وقد سبق القول بأن نظام هيئة المحلفين المعاصر والمطبّق أساساً في إنجلترا تتبناه عدة دول، لكنها عدّلت عليه ليتناسب مع بيئتها ومجتمعها.

الخاتمة:

ناقشنا في هذه الدراسة الطبيعة القانونية لنظام هيئة المحلفين وجذوره التاريخية، حيث تمّ بيان ماهية هذا النظام وقواعده، وأهم تطبيقاته المعاصرة، ومن ثمّ تمّ تسليط الضوء على النظريات المتعلقة بأساس نظام هيئة المحلفين وجذوره التاريخية، وانتهينا إلى تقييم تلك النظريات وترجيح واحدة منها وفق براهين منطقية. ومن خلال الدراسة تمّ التوصل إلى عدة نتائج وتوصيات لعلّ أهمّها ما يلي:

أولاً: أهم النتائج

1. يعتبر نظام التقاضي من خلال هيئة المحلفين جزءاً من منظومة القانون العام الإنجليزي Common Law System، وقد واصل هذا النظام تطوره وتمّ تبنيه كحقّ معترف به في دستور الولايات المتحدة الأمريكية، كما انتشر في الدول التي استعمرتها بريطانيا كأستراليا، وكندا، وجنوب أفريقيا، ونيوزيلندا، والهند، وزيمبابوي، وغانا، وسيراليون، وغامبيا، ونيجيريا، والصومال، وتتنانيا، وأوغندا، وكينيا، وزيمبابوي، وبوتسوانا، ومالوي، وكثير من الجزر الكاريبية (مثل سانت كيتس، باربادوس، جامايكا، وترينيداد وتوباغو)، كما أصبح له تطبيق حتى في بعض الدول التي تعتنق منظومة القانون المدني System Civil Law، بل وتمّ تبنيه حتى من قِبل بعض الدول الشيوعية كروسيا وغيرها من الدول.
2. إنّ الأنظمة التي تبنت نظام هيئة المحلفين الإنجليزية لم تعتمد قواعده الأصلية بصورتها التقليدية، وإنّما أدخلت عليها بعض التعديلات لتتوافق مع بيئتها ومجتمعاتها وتصورها في كيفية تطبيق المبادئ الأساسية للقانون والتي من ضمنها المحافظة على استقلالية القضاء، والأخلاق، والشفافية، والمساواة أمام المحاكم، والحقّ في مشاركة العامة في تحقيق العدالة.
3. تبين من خلال المقارنة بين نظام هيئة المحلفين في المملكة المتحدة ونظيره في الولايات المتحدة الأمريكية، أنّ هناك فروقات كبيرة في التطبيق، فعلى الرغم من أنّ الفكرة التقليدية لنشأة نظام هيئة المحلفين ترتبط بالإنجليزي، إلا أنّ تطبيقه في المملكة المتحدة أخذ تدريجياً بالانحسار، وأصبح تطبيقه ينحصر في القضايا الجنائية الخطيرة فقط والتي تنظرها محكمة التاج، ويكاد يكون قد انحصر تماماً في مجال القضايا المدنية، بينما يعتبر نظام التقاضي عبر هيئة

المحلّفين في أمريكا حقاً دستورياً واضحاً، ويتم تطبيقه بصورة كبيرة في القضايا الجنائية والمدنية على السواء، كذلك تختلف الشروط والقواعد التي تحكم هذا النظام في كلا البلدين.

4. الفكرة التقليدية لنشأة هيئة المحلّفين ترتبط بالنورمنديين في إنجلترا، وبالذات في منتصف القرن الثاني عشر الميلادي أثناء فترة حكم الملك هنري الثاني King Henry II، حيث قام بإصدار تشريعات لإدخال تعديلات جذرية في نظام التقاضي في محاكم التاج الملكي، وهذه التشريعات أحدثت ثورة في نظام التقاضي في إنجلترا وألهمت به الأنظمة القانونية الأخرى، بل يعتقد البعض أنّ الفضل في تأسيس القانون الإنجليزي ذاته Common Law System يعود إلى الملك هنري الثاني ذاته.

5. إنّ مقارنة قواعد وشروط نظام هيئة المحلّفين التقليدي والذي ظهر في القرن الثاني عشر الميلادي مع نظامين آخرين كان معمولاً بهما من قبل إنجلترا، وهما نظام التحقيق الملكي Royal Inquest ونظام الاعتراف أو التحقيق الشعبي Public Recognition، يظهر الاختلاف الكبير بينهما.

6. إنّ نظام هيئة المحلّفين التقليدي الذي ظهر في القرن الثاني عشر الميلادي يختلف كذلك عن نظام التقاضي الذي كان معمولاً به في الإمبراطورية اليونانية القديمة في القرن السادس قبل الميلاد، حيث تمّ إنشاء هيئة أو محكمة قضائية يطلق عليها الهلैया Heliaia لها حقّ النظر في المخالفات الجنائية، والاختلافات تكمن في القواعد والشروط، كما أنّ البعد الزمني أي الفترة الزمنية الطويلة ما بين النظام اليوناني ونظام هيئة المحلّفين الإنجليزي التقليدي تدحض فكرة الارتباط بينهما.

7. أثبتت هذه الدراسة أنّ نظام هيئة المحلّفين الإنجليزي والذي ظهر في القرن الثاني عشر الميلادي لديه ارتباط بالثقافة الإسلامية، وجذوره تعود إلى نظام شهادة اللفييف في الفقه المالكي والمعمول بها ما بين القرنين الثامن والحادي عشر الميلاديين، وأنّ ذلك قد تمّ من خلال النورمنديين، الذين قاموا قبل غزو بريطانيا عام 1066م، باحتلال جزيرة صقلية في جنوب إيطاليا في العام 1061م، وكانت هذه الجزيرة مسلمة مالكية المذهب في ذلك الحين، وتمّ نقل هذا النظام فيما بعد إلى إنجلترا، فالتقارب بين نظام شهادة اللفييف ونظام هيئة المحلّفين في القواعد والعناصر والشروط يكاد يكون متطابقاً، كما أنّ الأدلة التي سيقّت عند

الحديث عن تأثير الفقه الإسلامي في تشكيل القانون العام الإنجليزي Common Law System بشكل عام تثبت هذا الرأي.

8. لشهادة اللّيف أهمية بالغة في الفقه المالكي باعتبارها من مكونات البيّنة الشرعيّة، وقد أقرّها وجرى العمل بها من قبل المتأخرين من فقهاء المالكية، حفاظاً على حقوق الناس ومصالحهم من الضياع، وذلك بتيسير الإثبات ورفع الحرج عنهم، كوسيلة لتحقيق العدل وإنهاء الخصومات، وما زال يعمل بهذا النظام في وقتنا المعاصر في بعض دول المغرب العربي.

9. يدل نظام شهادة اللّيف على مرونة الفقه الإسلامي، حيث ساعد المذهب المالكي على ابتكار الحلول المناسبة للأوضاع الاستثنائية لحفظ الحقوق وحماية مصالح الأفراد، واستطاع من خلال شهادة اللّيف التي جرى العمل عليها عمل المتأخرين أن يثري نظرية الإثبات في الفقه الإسلامي.

ثانياً: التوصيات

1. نوصي المشرّع الكويتي خاصة والمشرّع العربي عامة بتبني نظام هيئة المحلفين وإشراك المواطنين في حلّ المنازعات القضائية المتعلقة بالجنح والمنازعات المدنية والجنائية البسيطة على أقل تقدير، لأنّ نظام التقاضي عبر هيئة المحلفين يُعد انعكاساً للرأي العام، ويحقّق العدالة المنشودة، ويوفّر فرصاً للمواطنين للتحقّق من القوانين وسلامة تطبيقها، وبذلك يتحقّق أكبر قدر من الحماية للفرد ضد سلطان الدولة وتدخلها في شؤون القضاء، كما يُعد هذا النظام أداة مهمة لتتقيف المواطنين حول كيفية إدارة الحكم الذاتي لمؤسسات الدولة وتحقيق الديمقراطية.

2. نوصي بحلّ المنازعات التي تتعلّق بقضايا الرأي والحق في التعبير، من خلال نظام هيئة المحلفين، حيث يتم محاكمة المتهم من قبل قرنائه في المجتمع، الذين يفهمون أوضاعه وظروفه، وبالتالي يستبعد تعرضه للظلم والقهر، خاصة وأنّ الساحة المحلية والعربية على وجه الخصوص تشهد الكثير من المحاكمات المتعلقة بهذا الشأن.

3. نقترح تبني نظام هيئة المحلفين لأنّه يعني تطوير النظام القضائي في الدولة، ويعطي فرصة، ليس فقط لأفراد المجتمع في المشاركة الفعلية في تطبيق القانون، بل ويُمكّن المحامين من تطوير أدائهم ومهاراتهم، والقيام بدور أكثر فاعلية في المحاكمة وخصوصاً في مجال المرافعة الشفهية، بدلاً من الاعتماد بشكل أساسي على ملف القضية الذي يُقدّم إلى القاضي.

4. نوصي بتطبيق نظام هيئة المحلفين لأنه يساعد في تسريع وتيرة حل المنازعات ومعالجة تأخرها وتكديسها في المحاكم نتيجة النقص في أعداد القضاة، ذلك أنّ المحلفين سيسهمون في سد ذلك النقص ومساعدة القاضي في حل النزاع.
5. لقد أسهم الفقه الإسلامي في بناء الحضارة الغربية في شتى العلوم والمجالات، كما أسهم في بناء وتطوير النظم القانونية، ومع ذلك لا تزال الدراسات التي تناقش هذه الإسهامات وخصوصاً في مجال الأنظمة والنظريات القانونية بسيطة جداً، نتمنى أن ينتبه الباحثون من أهل الاختصاص إلى هذه المسألة ويتفوضون لبيان حقيقة هذا الإرث العظيم.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أحمد بن يحيى الونشريسي،
- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، ج10، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية ودار الغرب الإسلامي، الرباط، 1401هـ/ 1981م.
- المنهج الفائق، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 1426هـ/ 2005م.
- وهبة بن مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ط6، دار الفكر، دمشق، 1984.
- الحبيب بن طاهر، الفقه المالكي وأدلته، ج7، ط5، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، 1428هـ/ 2007م.
- حورية لقاط، شهادة اللفييف عند المالكية - حقيقتها وأحكامها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2015.
- عبد الكبير العلوي المدغري، ما جرى به العمل نموذج من تراثنا القضائي المغربي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، الرباط، 1416هـ/ 1996م.
- العلمي حراق، التوثيق العدلي بين الفقه المالكي والتقنين المغربي وتطبيقاته في مدونة الأسرة، ط3، مكتبة دار السلام، الرباط، 1434هـ/ 2013م.
- علي عبد السلام التسولي، البهجة في شرح التحفة، ج2، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ/ 1998م.
- أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، سنن الدارقطني، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1424هـ / 2004م.
- عمر بن عبد الكريم الجيدي، العُرف والعمل في المذهب المالكي ومفهومهما لدى علماء الغرب، مطبعة فضالة المحمدية، الرباط، 1982.

- مجموعة مؤلفين ومجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 1425هـ/2004م.
- محمد بن أحمد الفاسي، فتح العليم الخلاق في شرح لامية الزقاق، ط1، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1429هـ/2008م.
- محمد الأنصاري الرصاع، شرح حدود ابن عرفة (الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.
- محمد البركة، فقه النوازل على المذهب المالكي فتاوي أبي عمران الفاسي، ط1، دار أفريقيا الشرق للنشر، الدار البيضاء، 1431هـ/2010م.
- محمد العربي الفاسي، شهادة اللفيظ، مركز إحياء التراث المغربي، دار الثقافة للطباعة للنشر، الرباط، 1408هـ/1988م.
- محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ/2003م.
- محمد المهدي الوزاني،
 - النوازل الصغرى المسماة المنح السامية في النوازل الفقهية، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، الرباط، 1412هـ/1992م.
 - النوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى، ج9، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Adrian Zuckerman, From Formalism to Court Control of Litigation, in 1806-1976-2006: De La Commémoration D'un Code À L'autre: 200ans De Procédure Civile En France 339, 343 n.14 (Loïc Cadiet & Guy Canivet eds., 2006); accord J.A. Jolowicz, On Civil Procedure 29 (2000).
- Alexander Tsesis, Constitutional Ethos, Liberal Equality for the common Good, Oxford University Press, New York, USA, 2017.
- C. Hanly, The decline of civil jury trial in nineteenth-century England, The Journal of Legal History, 2005.
- Charles Homer Haskins, The Renaissance of The Twelfth Century, 220 (1927).

- Christie Warren, Introduction to the Major Legal Systems, (Unpublished, 2005), (on files with the US Institute of Peace).
- Daniel Klerman, Was the Jury Ever Self-Informing? ,77 South California Law Review 123, 146-148, 2003.
- David J. Seipp, Jurors, Evidences and the Tempest of 1499, in “The Dearest Birth Right of The People of England”: The Jury in The History of The Common Law.
- Dmitriy Yu. Tumanov, Rinat R. Sakhapov, Damir I. Faizrahmanov and Robert R. Safin, The Origin of a Jury in Ancient Greece and England, International Journal of Environmental & Science Education, 2016.
- E. M. Tetlow, Women, crime and punishment in ancient law and society, London: Continuum, 2005.
- Francis X. Busch, Law and Tactics in Jury Trials 17-43 (1959). 207, The Federalist No. 83, at 562.
- J. Berman Harold, Law and Revolution: The Formation of The Western Legal Tradition 457 (1983).
- J. H. Baker, An Introduction to English Legal History, The Courts of Common Pleas, King’s Bench, and Exchequer, 17-20, 37-39 (4th ed. 2002).
- J. M. Mitnick, from neighbor-witness to judge of proofs: The transformation of the English civil juror. The American Journal of Legal History, 1988.
- James Bradley Thayer, A Preliminary Treatise on Evidence at the Common Law, 266 (Boston, Little, Brown & Co. 1898).
- John A. Makdis, Islamic Origins of Law, Article 2, III. Procedure in Trial by Jury, North California Review, 1990.
- John H. Langbein, The Disappearance of Civil Trial in the United States, The Yale Law Journal, Yale Law School, Yale University, USA, 2012.
- John H. Langbein, The Origins of Adversary Criminal Trial, Oxford University Press, Oxford and New York, 2003.

- John Henry Merryman, *The Civil Law Tradition: An Introduction to the Legal Systems of Western Europe and Latin America*, 2nd ed., Stanford University Press, USA, 1985.
- L. Berger Benjamin, *Judges, Juries, and the History of Criminal Appeals*, American Society for Legal History Law and History Review, February 2011, Vol. 29, No. 1 (February 2011).
- L. I. Appleman, *The Lost Meaning of the Jury Trial Right*, Indiana Law Journal, USA, 2009.
- Louis Milliot, *Introduction A L'etude Du Droit Musulman*, 636 (1953).
- M. Lobban, *The Strange Life of the English Civil Jury, 1837-1914. The Jury in the History of the Common Law*, 2002.
- Mary Ann Glendon and Michael W. Gordan, and Paolo G. Carozza, *Comparative Legal Traditions*, St. Paul, Minnesota: West Group, 1999.
- Maximus A. Lesser, *The Historical Development of The Jury System*, 113 (William S. Hein & Co. 1992) (1894).
- Melville Madison Bigelow, *History of Procedure in England from the Norman Conquest*, 322 (South Hackensack, N.J., Rothman Reprints 1972).
- N. Kovalev & A. Smirnov, *The Nature of the Russian Trial by Jury*, European Journal of Crime, Criminal Law and Criminal Justice, 2014,
- Neil Andrews, *English Civil Justice in the Age of Convergence*, in *Common Law, Civil Law and the Future of Categories*, 97, 108 (Janet Walker & Oscar G. Chase eds., 2010).
- O. E. Gromikova and A. V. Ilyukhin and R. A. Mukhamedov and R. R. Mukhamedov, *The jury in the Russian Empire: the idea, legislation, practice*, Publishing House "Yurlitinform", Moscow, 2015.
- Paul Brand, *'Multis Vigiliis Excogitatum et Inventam'* Henry II and the Creation of the English Common Law, in *The Making of The Common Law* 77, 78 (1992).

- R. C. Van Caenegem, Royal Writs in England from The Conquest to Glanvill: Studies in The Early History of The Common Law, 403 (1972).
- R. Heinze, The English Judicial System in Connection with the Jury, St. Petersburg: Peter, 1896.
- R. Walker, The English judiciary, Judicial literature, Moscow, 1980.
- Report from The Select Committee on Special and Common Juries; Together with The Proceedings of The Committee, Minutes of Evidence and Appendix, 64 (London 1868).
- Richard S. Arnold, Trial by Jury: The Constitutional Right to a Jury of Twelve in Civil Trials, 22 Hofstra L. Rev. 1, 10 (1993).
- Robert D. Gorgoglione Sr., Essays on Foundations of American Constitutional Government, Xlibris Corporation 2010.
- S. A. Kolomenskaya, A jury in the United States and its role in criminal matters, Petrozavodsk State University, Petrozavodsk, Republic of Karelia, Russia, 2004.
- S. A. Nasonov, European models of proceedings in the trial by jury: trial by jury in Spain (comparative legal studies). Actual problems of the Russian law, (2015).
- S. A. Nasonov, The Continental Model in the jury: genesis and procedural features. Law and Politics, (2015).
- S. Kadri, The trial: A history, from Socrates to O J Simpson. Random House Incorporated, 2005.
- Saxo Grammaticus, The History of the Danes, Books I-IX: I. English Text; II. Commentary Paperback – January 17, 2008, Amazon.
- Stephen Goldstein, The Anglo-American Jury System as Seen by an Outsider (Who Is a Former Insider), in 1 The Clifford Chance Lectures: Bridging the Channel 165, 170 (Basil S. Markesinis ed., 1996).

- T. M. Bazhenova, The results of judicial reform 1864, The Russian Judicial Journal, 2015.
- Van Caenegem, Legal History: A European Perspective, 75-76 (1991); The Laws of the Earliest English Kings app. II (F.L. Attenborough ed. & trans., 1922).
- William Blackstone, The Commentaries on the Laws of England, Clarendon Press at Oxford, 1765–1770; R.C.

ثالثاً: مواقع إلكترونية

(1) باللغة العربية:

- أحمد الصابري، شهادة اللفيف وآفاقها المستقبلية، مجلة القانون والأعمال، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: www.droitentreprise.org/web/?p-189
- برهام محمد عطا الله، تأثير الفقه الإسلامي على تكوين القانون الإنجليزي، منشور على المدونة الإلكترونية حوار على الموقع التالي: <http://www.alhiwartoday.net/node/1493>
- صحيفة العربي على الموقع الإلكتروني: <https://www.alaraby.co.uk>
- عبد الله أحمد سياري: هل هناك علاقة بين الفقه الإسلامي والقانون الإنجليزي؟ http://www.adencollege.info/Is_there_a_relationship_between_Islamic___Eng_law_arabic.pdf
- مهدي رمح، مقال مقومات شهادة اللفيف وحجيتها على الموقع الإلكتروني: <http://majlisyacoub.com/index.php>

(2) باللغة الإنجليزية:

- Guide to Jury Summons, See”: https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/709844/jury-summons-guide-eng.pdf.
- GOV.UK website at <https://www.gov.uk/jury-service>.
- The Jury System, see website: <https://www.lawteacher.net/free-law-essays/criminal-law/the-jury-system.php>.

- United States Courts Website: <https://www.uscourts.gov/services-forms/jury-service/juror-qualifications>.
- Handbook for Trial Jurors Serving in the United States District Courts, Administrative Office of the U.S. Courts Thurgood Marshall Federal Judiciary Building One Columbus Circle, N.E. Washington, D.C. 20544, See: <https://www.uscourts.gov/sites/default/files/trial-handbook.pdf>.
- Jury Trial, Encyclopedia Historica https://history.wikia.org/wiki/Jury_trial#References.
- Types of Juries, United States Courts, <https://www.uscourts.gov/services-forms/jury-service/types-juries>.

المحتوى:

الصفحة	الموضوع
17	الملخص
19	المقدمة
23	المبحث الأول: الطبيعة القانونية لنظام التقاضي عبر هيئة المحلفين وتطبيقاته المعاصرة
23	المطلب الأول: الطبيعة القانونية لنظام التقاضي عبر هيئة المحلفين
23	الفرع الأول: مفهوم نظام هيئة المحلفين وأهميته
26	الفرع الثاني: الفرق ما بين نظام التقاضي التقليدي ونظام التقاضي عبر هيئة المحلفين
31	المطلب الثاني: تطبيقات معاصرة لنظام هيئة المحلفين
32	الفرع الأول: قواعد نظام هيئة المحلفين في المملكة المتحدة
35	الفرع الثاني: قواعد نظام هيئة المحلفين في الولايات المتحدة الأمريكية
38	الفرع الثالث: الفرق بين هيئة المحلفين التقليدية أو الصغرى وهيئة المحلفين الكبرى
39	الفرع الرابع: أوجه الاختلاف في تطبيق النظامين في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية
41	المبحث الثاني: الجذور التاريخية لنظام التقاضي عبر هيئة المحلفين
41	المطلب الأول: أساس نشأة نظام هيئة المحلفين وارتباطه بالثقافة الغربية
42	الفرع الأول: ظهور فكرة هيئة المحلفين وارتباطه بالتاريخ والإرث الإنجليزي
47	الفرع الثاني: نظام هيئة المحلفين ومدى ارتباطه بالإمبراطورية اليونانية القديمة
49	المطلب الثاني: شهادة اللفييف في الفقه الإسلامي ومدى ارتباطها بنظام هيئة المحلفين الإنجليزي التقليدي

الصفحة	الموضوع
50	الفرع الأول: ماهية شهادة اللفي
52	الفرع الثاني: الحاجة إلى الأخذ بشهادة اللفي وأساسها
54	الفرع الثالث: كيفية أداء شهادة اللفي: توثيقها، وصياغتها، والاستفسار عنها
57	الفرع الرابع: شروط وضوابط العمل بشهادة اللفي
59	المبحث الثالث: تقييم النظريات المرتبطة بأصل نشأة نظام هيئة المحلفين
59	المطلب الأول: القواعد التي يقوم عليها نظام هيئة المحلفين الإنجليزي التقليدي
61	المطلب الثاني: المقارنة بين نظام هيئة المحلفين الإنجليزي وبعض الأنظمة الإنجليزية المشابهة
61	الفرع الأول: مقارنة هيئة المحلفين بنظام التحقيق الملكي Inquest Royal
62	الفرع الثاني: مقارنة هيئة المحلفين بنظام التحقيق والمحاکمات الشعبي Public Recognition
63	المطلب الثالث: مقارنة هيئة المحلفين بنظام التقاضي في الإمبراطورية اليونانية القديمة
64	المطلب الرابع: مقارنة نظام هيئة المحلفين الإنجليزية بنظام شهادة اللفي في الفقه المالكي
70	الخاتمة
74	قائمة المراجع